



مجید خدوئی

البحرين وايران



البحرين وإيران

مجيد خدوري

ترجمة مجلة صوت البحرين

الطبعة الأولى: أغسطس 2014

جميع الحقوق محفوظة

لوحة الغلاف: صورة لجماهير هيئة الإتحاد الوطني في مطلع
الخمسينيات من القرن المنصرم.

جمعية العمل الوطني الديمقراطي (وعد)

هاتف : 0097317722000

فاكس: 0097317722424

ص.ب: 2815-مملكة البحرين

العنوان الإلكتروني :

www.aldemokrati.org

e.mail: ndasadmin@gmail.com

Twitter: [waad_bh](https://twitter.com/waad_bh)

Instagram: [waadbh](https://www.instagram.com/waadbh)



مجيد خدوري

البحرين و إيران



تقديم

بعد أكثر من أربعين عاما على حسم الشعب البحريني، بكافة مكوناته المجتمعية، مسألة الهوية والانتماء القومي لوطنه العربي الكبير، خرجت علينا في الفترة الأخيرة أصواتا نشازا تحاول إعادة عجلة التاريخ للوراء واجترار النوح على اللبن المسكوب، إلا أن شعبنا البحريني الذي يعيش إرهابات التغيير والديمقراطية معتمدا على قواه الحية، قد حسم أمره من موضوعة الهوية والانتماء القومي وقال كلمته الفصل قبيل الاستقلال منذ أكثر من أربعين عاما.

وللجم هوس بعض الذين لايزالون يعيدون إنتاج نفس الاسطوانة التشكيكية المشروخة إزاء عروبة البحرين، فقد وضعت جمعية العمل الوطني الديمقراطي "وعد" يدها على واحدة من أهم الدراسات الوثائقية التاريخية التي صدرت عن صحيفة "صوت البحرين" مطلع خمسينيات القرن الماضي.

تعتبر جريدة "صوت البحرين" التي كانت تصدر في الخمسينات من القرن الماضي بمبادرة من قيادات هيئة الاتحاد الوطني، من الصحف الوطنية والقومية وصوتا كان يعبر عن مطالب الحركة الوطنية آنذاك، ومنها دفاعها عن عروبة البحرين ورفضها للادعاءات الإيرانية بتبعية البحرين إلى إيران.

وقد قامت الجريدة المذكورة في العام 1953م بنشر دراسة قيمة للأستاذ مجيد خدوري كباحث في شؤون المنطقة، وذلك ضمن منشوراتها الدورية التي كانت تسمى "منشورات صوت البحرين" وهي دراسة تاريخية قانونية توضح صحة موقف الشعب البحريني من عروبة وطنه ودحضا للادعاءات الإيرانية.

أن جمعية العمل الوطني الديمقراطي (وعد) إذ تعيد طباعة هذه الدراسة القديمة الجديدة، تهدف من ورائها تأكيد ما ورد فيها من حقائق وأدلة تاريخية وقانونية تستند على وثائق ومعاهدات تاريخية بجانب استشهادها بمواثيق دولية تكشف عدم تبعية البحرين لإيران، وتهدف أيضا إلى تذكير القارئ بقدم تلك الادعاءات الإيرانية من جانب وإصرار الشعب البحريني في رفضه لها منذ القدم، من جانب آخر.

ولقد بادرت الجبهة الشعبية في البحرين والتي انضمت أغلبية كوادرها في جمعية (وعد) بعد إشهارها رسميا في 2001م، بزيارة

الجمهورية الإسلامية في إيران عام 1979، أي بعيد انتصار الثورة الإيرانية، والتقى وفدها برئاسة الأخ المهندس عبدالنبي العسكري بالإمام الخميني وقدم له مذكرة تؤكد فيها على عروبة البحرين واستقلالها، وطالب الوفد بإعلان الثورة الجديدة هذا الموقف. وقد وفق الوفد في مسعاه بتأكيد عروبة البحرين لدى القيادة الإيرانية، وذلك عندما أقر حفيد الإمام الخميني ما طالبت به الجبهة الشعبية وأعلنه أمام الملأ حينها. إن ذلك الإعلان يعني اعترافا إيرانيا صريحا بعد الثورة مباشرة، وردا منذ ذلك التاريخ على جميع التصريحات الإيرانية الباطلة.

ومن أجل إطلاع القارئ على المزيد من الحقائق أرفق بهذا الكتيب ملحقا أشتمل على الموضوعات التالية:

الأول: التطورات الدبلوماسية التي حدثت قبل استقلال البحرين، سواء قبول إيران باستقلال البحرين أو الجهود العربية والدولية التي أدت إلى نجاح المساعي في اعتراف إيران والمجتمع الدولي باستقلال البحرين. وذلك نقلا من دراسة أعدها الباحث الدكتور عبدالله المدني.

الثاني: الترجمة الحرفية للتقرير الذي رفعه - جوشياردي - مندوب الأمم المتحدة المكلف باستطلاع رأي الشعب البحرين بشأن تقرير المصير، وقدم التقرير كمذكرة للسكربتير العام للأمم المتحدة إلى مجلس الأمن، وبموجبها تم الاعتراف باستقلال البحرين.

الثالث: المعاهدات التي أبرمت بين حكومة البحرين والمملكة المتحدة وأيرلندا بشأن استقلال البحرين وانتهاء الانتداب البريطاني.

وبمناسبة إعادة طبع هذه الدراسة، وذلك في الذكرى (42) لاستقلال البحرين في الرابع عشر من أغسطس 1971م، تتقدم جمعية (وعد) بالشكر والتقدير لكل من المناضل النقابي والسياسي الأخ عبدالله راشد مطيوع الذي كان محتفظا بهذه الوثيقة التاريخية واقتراحه إعادة طباعتها، باعتبار مضمونها صالحا لوقتنا الراهن الذي لا نزال نسمع فيه بين فترة وأخرى نفس الادعاءات الإيرانية. والشكر والتقدير موصول للأخ المناضل احمد الخياط الذي بذل جهدا كبيرا في إعادة طباعة هذه الوثيقة التاريخية بأوراقها الصفراء وخطها غير الواضح.

نتمنى أن يقدم هذا الإصدار إضافة متميزة للباحثين وللمكتبة العربية، وإضاءة للحقائق التي تؤكد عروبة البحرين وانتمائها للوطن العربي الكبير.

المكتب السياسي بجمعية (وعد)

14 أغسطس 2014

نبذة عن الكاتب

الأستاذ مجيد خدوري كاتب ومؤرخ عراقي، كان أستاذاً في دار المعلمين العالية ببغداد. وهو عضو في نادي القلم العراقي. وقد كان أميناً لسر هذا النادي من سنة 1939 إلى سنة 1947. وقد مثل العراق في المؤتمر الدولي لنادي القلم المنعقد في الأرجنتين سنة 1939.

وهو الآن يحاضر عن الشرق الأوسط بصفته أستاذاً زائراً في جامعتي "شيكاغو" و"هارفرد" كما أنه أستاذ الدراسات الخاصة بالشرق الأوسط في مدرسة "جون هوبكنز".

وهو مؤلف كتاب "قانون الحرب والسلام في الإسلام" وكتاب "العراق المستقل" وكلاهما باللغة الانجليزية وله، عدا ذلك، مؤلفات أخرى.

مجيد خدوري

ترجمة صوت البحرين

تمدير

إن الجارة العزيزة المسلمة إيران عندما تطالب اليوم بالسيادة على البحرين هذا البلد العربي وضعاً وتاريخاً لا تفعل شيئاً جديداً فقد بدأت وأعدت في هذه المطالبة منذ سنة 1822 حتى بلغ عدد المذكرات التي قدمتها إلى بريطانيا في هذا الصدد العشرين أو حوالي ذلك. ولكن الجديد في الأمر أن الاستعمار المقنع والسافر الذي ابتليت به إيران طوال النصف الأول من هذا القرن، فرماها بالفقر ودمغها بالتفكك وجعلها مرتعاً خصيباً للمرض والجهالة، هذا الاستعمار الذي عايشها وعاشته فترة غير قصيرة من الزمن لم ينم في نفسها نبتة الإيمان بقضايا الحرية لدى الأمم. ولم يحملها على استخلاص العبرة الإنسانية الشاملة من ثورة المستضعفين على جلاوزة الاستعمار وجلاوزة الشعوب مع أن آثار الثورة التحريرية لا تزال عالقة بإرادتها ولا تزال غصص الاستعمار _تبعاً لذلك_ تتردد في حلوق أبنائها! فمن أحرى من أمة كهذه الأمة بتحسس آلام الشعوب الضعيفة وتقدير مطامحها القومية النابعة من إرادة الحياة فيها؟

إن موقف إيران من البحرين - مع الأسف البالغ - مثل هذا التحسس مطلقاً وهو موقف تنقصه كل المبررات الجغرافية والتاريخية واللغوية والسلافية والقانونية والسياسية. وفي ظل هذه العناصر كما يعلم تتضارب الأمزجة وتتزعزع الروح القومية وتتكتل الشعوب. أما السيطرة المفتعلة المفروضة بالقوة فهو الاستعمار بعينه وما أبغض الاستعمار لنا ولإيران!

فأما من الناحية الجغرافية فجزائر البحرين كما تشير الأبحاث الجيولوجية الحديثة التي قام بها بعض الخبراء كانت جزءاً من الساحل الشرقي لشبه الجزيرة الأم. أي أنها كانت بمثابة رصيف قاري لها وإنما انفصلت نتيجة لبعض حركات القشرة الأرضية في العصور الجيولوجية المختلفة. والجزر المتناثرة المتلاصقة في قاع البحر وفوق سطحه بين البحرين والساحل العربي المقابل خير دليل على ذلك.

ثم أن نظرة خاطفة تلقيها على الخريطة كافية لتظهر لنا جزر البحرين وهي تستقر آمنة في أحضان جون تكاد تتشابه عليه الذراعان العربيان قطر من الشرق وساحل المملكة من الغرب.

ونظرة أخرى نلقيها تؤكد لنا أن البحرين في أقرب نقاطها لا تبعد عن الساحل العربي الشرقي أكثر من 12 ميلاً بينما تفصلها عن أقرب ميناء إيراني (بوشهر) على الساحل الآخر 180 ميلاً.

أن (البحرين) هذا الاسم الطارئ على الجزر إنما كان - كما يعلم الجميع - اسماً تعرف به المنطقة العربية الممتدة من الكويت حتى عُمان فإذا خصت به هذه الجزر بعد ذلك فلأنه من باب إطلاق

اسم الكل على الجزء. وما اخطأ المسمون فهم إنما نقلوه من بلاد عربية إلى بلاد عربية أخرى، هي بضعة منها.

أما قبل ذلك فقد كانت تعرف هذه الجزر على وجه التحقيق باسم (أوال). وما أوال إلا اسم لصنم كانت تعبد به بكر بن وائل. وهي قبائل عربية سكنت هذه الجزر مع قبائل القيس العربية قبل الإسلام بزمن طويل.

وإذا انتقلنا إلى الناحية التاريخية البحتة وجدنا الرأي الراجح لدى الثقافة حتى الآن هو إن البحرين بمدلولها العام والخاص كانت الموطن الأصلي قبل آلاف السنين للفينيقيين الذين قذفت بهم أجواف الجزيرة العربية في إحدى حركات مداها المتعاقبة على مدى العصور. ولا يخفى التاريخ أن الجزر والساحل الغربي المقابل كانت عرضة لغارات فارسية كثيرة. ولكن الفرس سرعان ما كانوا يرتدون على أعقابهم منهزمين عندما تثور عليهم الجماعات العربية الكبيرة النازحة من قلب الجزيرة الأم.

وتشير الوثائق التاريخية المتوافرة أن أطول فترة حكم فيها الفرس البحرين - كمستعمرين - لم تتجاوز المائة سنة. وكان ذلك في عهد الأسرة الساسانية قبل الإسلام. ومع ذلك فإنهم لم يحكموا البلاد خلال هذه الفترة القصيرة حكماً مباشراً وإنما سكانها العرب هم الذين كانوا يحكمونها. وكان للفرس نوع من الإشراف البعيد مع التمتع ببعض الامتيازات. ومن المعلوم إن آخر حاكم عربي للبحرين في هذه الفترة هو المنذر ابن ساوى أحد بني عبد الله بن زيد. وكان يدين بالولاء للمنادرة في الحيرة. ولما كان المناذرة مواليين

للعرش الفارسي، لذلك كان ولاء البحرين للمناذرة يربطها بعجلة الدولة الفارسية بصورة غير مباشرة.

وعندما جاء الإسلام وضع حداً لهذه السلطة الدخيلة، وأعاد للمنطقة برمتها ألوانها العربية الزاهية، ومكن للسيادة العربية أن تستأنف نشاطها الصاعد بمعناها الواسع.

ودخلت البحرين بعد ذلك، جزءاً حيوياً، في جهاز الإمبراطورية العربية، وتقلب عليها ما تقلب على العرب عموماً من ألوان التملل والاستقرار، تشارك في البناء المتعالي بقدر ما تسمح به إمكانياتها البيئية والاجتماعية، حتى قدر لها أن تكون بعدئذ مسرحاً لبعض الحركات والحوادث الفاصلة في تاريخ العرب، وهي تنتقل من يد عربية إلى أخرى.

ولكن يبدو أن القدر كان بالمرصاد لسكان هذه الجزر، فما كاد يُهل القرن السادس عشر الميلادي حتى كان البرتغاليون قد بلغوا شواطئ الخليج، فاحتلوا البحرين، بعد معركة ضارية اشترك فيها أكثر من أثنى عشر ألف جندي بحراني، تحت قيادة الشيخ مقرن حاكم الإحساء.

لقد بسط البرتغاليون نفوذهم على المحيط الهندي والخليج العربي حوالي قرن ونصف القرن. وفي هذه الفترة بلغ مجموع السنوات التي حكموا فيها البحرين حوالي أربعين سنة أو أقل من ذلك، تعرض فيها حكمهم لغزوات فارسية وهمزية ولثورات عربية كانت تؤدي بهم إلى البحر في بعض الأحيان ولكنهم سرعان ما يجمعون شملهم ويعودون ييسطون سيطرتهم على الجزر. وقد ظلوا

في صراع دائم مع سكانها حتى تعاونت قوة من الانجليز والفرس على طرد بقاياهم من الخليج في عام 1622، بعد أن اكتسحهم اليعاربة⁽¹⁾ من كثير من الثغور الواقعة في الخليج وعلى الساحلين الهندي والأفريقي.

ومن الجدير بالذكر أن البحرين قدمت لإيران في هذه الفترة، تلبية لرجاء من الشاه، مساعدات كبيرة أعانتها على تحرير ميناء "جرون" - بندر عباس حالياً - من سيطرة البرتغاليين. وفي ذلك دليل على أنها كانت تقف معها - رغم صغر حجمها - على قدم المساواة.

وبعد أن زال النفوذ البرتغالي من الخليج خضعت البحرين للنفوذ الفارسي، لكنها سرعان ما وقعت تحت نفوذ سلطان عُمان العربي. وظلت تحت السيطرة العربية على اختلاف ألوانها حتى انحرف أحد سكانها العرب عن محجة الصواب، فوقع اختلاف بين أمراء الجزيرة أنفسهم، وكتب بعضهم إلى الشاه عباس يستعينه على الآخرين، فصادف ذلك هوى في نفسه وأمنية تغلج في فؤاده، فكتب الشاه إلى أمير شيراز يأمره بتوجيه قوة لاحتلالها فجهز هذا بدوره جيشاً من عرب المحمرة. وتصدى الشيخ الجبري لهذه القوة ودارت بين الفريقين معركة حامية قتل فيها الجبري وانتصر الفرس. ولكنهم سرعان ما أجبروا على الجلاء عنها، ثم عادوا إليها ولبثوا فيها من سنة 1753 إلى سنة 1783، أي حوالي 30 سنة، ومع ذلك فقد كان الحكم المباشر في هذه الحقبة من الزمان للعرب أنفسهم. حتى أن آل خليفة لما احتلوا البحرين سنة 1783، أي قبل 170 سنة، كان الحكم لرجل عربي وقد

استتجد بالفرس فلم ينجدوه سريعاً فخسر المعركة ووقعت تحت سيطرة آل خليفة. ولكنها أفلتت من أيديهم لتقع تحت نفوذ العثمانيين، ثم الوهابيين. ولكن آل خليفة عادوا فاحتلوها.

وهكذا يتضح لنا أن علاقة إيران في العصور الحديثة بالبحرين، هذا الجزء من الوطن العربي الكبير، لم تعد أن تكون علاقة تنافس حيناً وتعاون حيناً آخر تجاه النفوذ البرتغالي، ثم تلبية لاستتجاد أهل البحرين أنفسهم بالشاه الإيراني. ولم تتجاوز هذه السيطرة الفعلية منها والاسمية فترة بمثابة اللحظة في أعمار الشعوب والأمم.

أما في العصور القديمة، أي قبل الإسلام، فقد علمنا إن الفرس حكموا البحرين حكماً اسماً غير مباشر قرابة مائة سنة أو حوالي ذلك.

فإذا جاز لإيران أن تطالب بالبحرين لأنها حكمتها حكماً اسماً هذه الفترة القصيرة فإنه يجوز لتركيا ومسقط والمملكة العربية السعودية والبرتغال أن يطالبوا أيضاً بها.

وجرياً مع هذا المنطق يجوز للبحرين أن تطالب بسواحل إيران لأن أول جيش عربي إسلامي وطئ الأراضي الفارسية فاتحاً وهادياً إنما توجه من البحرين بقيادة المجاهد العربي العلاء بن الحضرمي.

ويجوز للعرب من غير البحرين أن يطالبوا بإيران كلها لأنهم أخضعوها لسيطرتهم قروناً عديدة كما يجوز لهم أن يطالبوا بإسبانيا التي حكموها أكثر من سبعة قرون.

وبالتالي يجوز لإيران - بل يجب عملاً بمنطقها - أن تطالب بالعراق لأن عاصمة الإمبراطورية الإيرانية "المدائن" إنما كانت في قلب العراق، كما يجب أن تطالب باليمن لأنها عند ظهور الإسلام كانت تحت حكم الفرس. كذلك يجب أن تطالب بآسيا الصغرى وبمصر وبأفغانستان وباكستان لأنها وقعت تحت حكمها في يوم من الأيام. بل يجب على كل دولة في العالم أن تطالب باستئناف السيادة على الأراضي التي كانت تحت سيطرتها!! وهكذا إرضاء لسواد عيون إيران العزيزة يكب المسئولون والأخصائيون في جميع أنحاء العالم على رسم الحدود الجديدة ودراسة الاحتمالات المترتبة على نقل الأراضي من سلطة إلى أخرى. ووضع الحلول للمشكلات المنتظرة وتهيئة الشعوب للتنازل عن حرياتها المكتسبة بالدم والدمع. كل ذلك تدعيماً لمنطق الجارة العزيزة إيران المجاهدة في سبيل الحق والحرية والعدالة.

إن الوشائج القومية اليوم أيها السياسيون هي التي تشد الشعوب بعضها إلى بعض وتدفع بها نحو التكتل والتآلف منصهرة في بوتقة من الإيمان بتاريخها وكرامتها ورسالتها. وقوميتنا نحن العرب شعور طبيعي عميق متغلغل في أعماق روحنا، وهي قومية تقوم على دعائم مكينة ثابتة قوامها وحدة اللغة ووحدة التاريخ ووحدة الأخلاق ووحدة الأدب ووحدة الأرض ووحدة الدين وبالتالي وحدة الآمال والأهداف، فأى رابطة من هذه الروابط العتيدة تربط البحرين بإيران غير رابطة الدين؟ وهي وشيخة تربطنا بالاندونيسيين والأتراك وبسائر المسلمين، كما تربطنا بإيران. فهل اشترك إيران

معنا في الدين مبرر لسعيها من أجل استعمار بلادنا؟! من يدري؟
فإيران اليوم بلد المتناقضات والعجائب.

إن إيران وهي تطالب بالبحرين هذا البلد العربي أن تحسب حسابا لشعور العرب في أقطارهم المختلفة. فإذا كان العرب اليوم مشغولين عن ذلك بحل قضاياهم السياسية الكبرى فإن العهد لن يطول على هذه القضايا المعلقة.. وحينئذ ستضطر إيران إلى وضع صداقة الشعوب العربية في كفة وشهواتها الاستعمارية في كفة أخرى. ولا شك أنها ستخسر كثيرا إذا ما رجحت الكفة الثانية في يدها. ولعلها لمست بوادر من هذا الشعور من الحكومة السعودية من قبل ومن بعد وفي المذكرات التي بعثت بها الحكومة العراقية إلى إيران بهذا الخصوص.

ونحن نأمل أن تتبنى الجامعة العربية في عهدها الجديد هذه القضية وتوليها ما تستحقه من العناية والاهتمام قبل أن تصبح البحرين اسكندرونة ثانية!

إن إيران بمطالبتها في السيادة على البحرين وإلحاحها في هذه المطالبة إنما تعمل على تشجيع الاستعمار في الخليج وإبقائه، لأنها بذلك تضطر البحرين على الارتقاء في أحضان إحدى الدول الكبرى للمحافظة على قوميتها وكيانها كما تدفع الإمارات الأخرى إلى نفس السبيل لأن مطامع إيران كما يبدو من صحفها ومن تصريحات رجالها لا تقتصر على البحرين وإنما تشمل غيرها من إمارات الخليج.. فلتتق الله إيران فينا وفي نفسها!!

يجب أن تدرك إيران بأن البحرين العربية جنسا ولغة وأدبا وتاريخا ودينا لو أنها الآن تحت سيطرتها الفعلية لكان من حقها الطبيعي أن تطالب بالاستقلال وبالانفصال والعودة إلى أحضان الوطن الأم بلاد العرب الكبرى. فكيف بها وقد زاحت عن عاتقها نير السيادة الأجنبية المباشرة؟ ولن يمضي زمن طويل -بعون الله- حتى تستكمل سيادتها العربية وتتفي عنها كل وافد دخيل!

قد تحتج إيران على تبعية البحرين لها بوجود عدد كبير من الإيرانيين فيها. والرد على هذا هو أن عدد الإيرانيين إلى ما قبل ثماني سنوات لم يتجاوز الأربعة أو الخمسة آلاف. وكل أولئك قد نرحوا من المناطق الساحلية في إيران سعيا وراء الرزق وهربا من الفقر والتأخر اللذين تعانيهما هذه المنطقة حتى الآن. فإذا كان هذا الرقم قد ارتفع في السنوات الأخيرة فمرجع ذلك إلى السياسة العجيبة الغامضة سياسة الباب المفتوح التي تنتهجها حكومة البحرين إزاء هذه السيول المتدفقة من المهاجرين على البلاد. وإذا ما بقيت الحال على ما هي عليه الآن فلن تمضي عشر سنوات حتى يكون الفتى العربي في هذه البلاد غريب الوجه وغريب اليد بل وغريب اللسان!

إن سياسة الباب المفتوح هذه تثير في نفوسنا كثيرا من الشك وتحملنا على الاعتقاد بأن البحرين مقدر لها أن تكون إن لم تكن فعلا موضع مساومات مغرية ولكنها على حساب العرب والقومية والتقدم في هذه البلاد. فإذا كانت إيران تدعي في السيادة على البحرين فلتبعث بمطالبها هذه إلى حكام البلاد لتسمع منهم

الردود المفحمة لا أن تتحكم ببريطانيا التي شاءت الظروف أن تضعها موضع الحامي لهذه البلاد. وهي غريبة عنها لا تمثلها إلا إلى حد وحسب اتفاقات نعتقد أنه قد حان الوقت لإعادة النظر فيها وإرسائها على قواعد جديدة تتلاءم مع تطور المفاهيم الإنسانية والحقوق الدولية إن كان لابد لها أن تستمر في البقاء.

وبعد فهذه مقدمة أردنا بها أن نرسم للقارئ وجهة النظر العربية في البحرين نحو هذه المشكلة التي عالجها الأستاذ مجيد خدوري بتجرد وفهم في بحثه القيم هذا من الناحيتين السياسية والقانونية. وقد نشر هذا البحث باللغة الانجليزية في المجلة الأميركية للقانون الدولي* ونحن نقدمه هنا مترجما لاعتقاد بأن من حق المواطن البحراني أن يطلع على ما يكتب حول بلاده من أبحاث هامة ولاسيما ما ينشر في غير اللغة العربية. ولا يعني هذا أننا نوافق الكاتب على كل ما جاء في هذا البحث فلنا حول بعض القضايا التي عالجها وجهات نظر قد تختلف عن وجهة نظره هو.

هذا ونحن نأمل أن تؤلف المقدمة مع البحث دراسة تضع النقاط على الحروف في هذه المشكلة وتبديد الظلمات التي تكتنفها في أذهان الكثير من الناس، وما نبغي من وراء ذلك إلا خدمة العروبة والوطن: والله من وراء القصد.

(صوت البحرين)

24 تموز سنة 1953م

المقدمة

إن قانون تأمين الزيت الذي صدق عليه البرلمان الإيراني بالإجماع بمجلسه في مارس 1951م قد أثار مرة أخرى قضية مطالبة إيران بالسيادة على البحرين. تلك القضية المعلقة منذ أمد طويل. فقد انتقد المتطرفون في كل من حزبي "توده" اليساري و "فدائيين إسلام" اليميني، البرلمان على سكوته عن زيت البحرين. فلما صادق البرلمان في ابريل على قانون نزع ملكية أملاك شركة الزيت الانجليزية - الإيرانية، طالبوا بتطبيق ذلك القانون على شركة نفط البحرين التي تمتلك أسهمها شركتا ستاندرد أويل الكليفورنية وشركة تكساس على أساس أن جزائر البحرين تؤلف جزءا من الأراضي الإيرانية.

إن قضية مطالبة إيران بالسيادة على زيت البحرين قد أثرت أول مرة في سنة 1930 عندما منح شيخ البحرين لشركة بريطانية امتيازاً لاستخراج الزيت. فقد بعثت الحكومة الإيرانية بمذكرة احتجاج للحكومة البريطانية في 23 يونيو 1930 تنكر فيها على شيخ البحرين أن يكون له الحق في منح أية امتيازات لاستثمار

موارد الزيت في تلك البلاد بدون موافقة إيران. وحثتها أن جزائر البحرين تؤلف جزءاً لا يتجزأ من فارس (إيران) وأن حق فارس في السيادة على تلك الجزر ثابت ثبوتاً قاطعاً لا يقبل الجدل⁽²⁾ وقد أردفت هذا الاحتجاج باحتجاج آخر لحكومة الولايات المتحدة في 22 مايو 1934⁽³⁾ حينما منح الشيخ امتياز الزيت لشركة استاندرد أويل الكليفورنية وقد جاء فيه:

((بناء على المعلومات التي تلقتها الحكومة الإمبراطورية (الإيرانية) بأن شركة استاندرد أويل الكليفورنية، قد استحصلت توا على امتياز لاستثمار زيت البحرين وأنها باشرت عملياتها واستخرجت فعلاً مقادير كبيرة من الزيت، أتشرف بأن ألفت نظركم السامي لهذا الأمر. وأبلغكم أن الامتياز المشار إليه، أو أي امتياز آخر تحرزه شركة ستاندرد أويل الكليفورنية أو أي شركة أخرى مهما كان أمرها، سيعتبر باطلاً، إن لم تحصل عليه من الحكومة الفارسية التي لا نزاع في حقوقها في السيادة على جزر البحرين، بل من سلطة أخرى ليس لها الحق شرعاً في منح مثل هذه الامتيازات. إن حكومتي تحتج بشدة على هذا الامتياز، وتعتبر نفسها حرة في الادعاء والمطالبة بالتعويض عما قد ينشأ عن مثل هذه الامتيازات من أرباح، وكذلك عما قد ينجم عنها من أضرار⁽⁴⁾))

ونظراً إلى أن مطالبة إيران بالسيادة على البحرين قد أثرت من قبل مراراً عديدة في مناسبات عدة، فمن المحتمل إثارتها مرة أخرى إذا اقتضت الظروف. فبعد الحرب العالمية الثانية جدد قوام السلطنة، رئيس الوزارة الإيرانية، إثارة تلك القضية سنة 1946

حينما صرح بأن الضريبة المفروضة على شركة الزيت الانجليزية- الإيرانية ستفرض على جميع ما ينتج من الزيت في البحرين ويحمل إلى إيران. فإذا ثبتت دعوى إيران في السيادة على البحرين، فإن قانون التأميم حسب أحكامه ذاتها، يجب أن يطبق على شركة نفط البحرين. اللهم إلا إذا استثيت البحرين صراحة من ذلك، أو إلا إذا كانت نصوصه لا تنطبق إلا على شركة النفط الانجليزية الإيرانية وحدها. ومع أن مثل هذه المطالبة كان دائماً نصيبها الإهمال، فإنها قد تكتسب شيئاً من الخطورة إذا ما استولى حزب "توده" على السلطان، وأخذ يبحث، بمعونة روسيا أو توجيهها، عما يبرر تدخله في شؤون الخليج العربي، بإثارة قضية مطالبة إيران بالسيادة على البحرين.

ولعله من المفيد أن نأتي بكلمة عن جغرافية البحرين قبل أن نلتفت إلى مناقشة صحة دعوة إيران. إن كلمة البحرين (وتعني مثنى بحر) كانت تطلق في بادئ الأمر على الساحل القاري لشبه الجزيرة العربية (الإحساء) وعلى شبه جزيرة قطر ومجموعة من جزائر البحرين التي تشق الجون الواقع بين الإحساء وقطر إلى "بحرين". إن أرخبيل البحرين مرجاني التكوين (باستثناء التلول المركزية في الجزيرة الكبرى) ويتألف من جزيرة البحرين (وهي كبرى الجزر فيه، فمساحتها 27 ميلاً طويلاً في عشرة أميال عرضاً) ومن جزيرة المحرق (وهي الثانية في المساحة فطولها 5 أميال وتقع إلى الشمال من جزيرة البحرين) ومن جزيرتي سترة وأم نعبان وعدد آخر من الجزر الصغيرة. وقد اشتهر هذا الأرخبيل منذ القدم بمغاصات

اللؤلؤ. ثم ازداد شهرة بما اكتشف فيه من مصادر الزيت بعد الحرب العالمية الأولى. إن قيمته الإستراتيجية قد تكتسي أهمية متزايدة إذا تغلغت الشيوعية في إيران والعراق والخليج العربي⁽⁵⁾.

النزاع على البحرين بين إيران وبريطانيا العظمى

منذ أن عقدت بريطانيا العظمى مع شيخ البحرين المعاهدة التي تنظم العلاقات بينهما قبل أكثر من قرن، وإيران لا تترك فرصة إلا واستغلتها لإظهار معارضتها الشديدة في إنشاء علاقات مباشرة مع الشيخ من قبل دولة أجنبية، أو فرض سيادتها على هذه الجزر. ولعل أهم الاحتجاجات الأخيرة التي تقدمت بها إيران هو الاحتجاج الذي بعثت به إلى عصبة الأمم مستندة فيه للمادة العاشرة من ميثاق العصبة. وذلك بمناسبة التوقيع على المعاهدة المبرمة بين الملك أبن سعود وبريطانيا العظمى في 20 مايو 1927⁽⁶⁾، حيث أن المادة السادسة من تلك المعاهدة⁽⁷⁾ تقول:

"يتعهد جلالة ملك الحجاز ونجد وملحقاتهما بالمحافظة على العلاقات الودية السلمية مع حكومتي البحرين والكويت ومع

شيوخ قطر، وساحل عُمان، الذين تربطهم بحكومة صاحب الجلالة البريطانية بمعاهدات خاصة".

لقد كانت هذه المعاهدة السبب في تقديم الحكومة الإيرانية مذكرة احتجاج شديدة اللهجة إلى بريطانيا العظمى في 22 نوفمبر 1927 وقد جاء فيها⁽⁸⁾:

"إن الحكومة الإيرانية.. تحتج بشدة على ذلك الجزء المشار إليه من المعاهدة وتتوقع من الحكومة البريطانية أن تبادر باتخاذ الخطوات اللازمة لإبطال مفعوله".

وقد أرسلت نسخة من هذا الاحتجاج إلى السكرتير العام لعصبة الأمم في 23 نوفمبر مع كتاب⁽⁹⁾ جاء فيه:

"نرسل هذا الاحتجاج إليكم لإطلاع أعضاء عصبة الأمم من الدول التي يقيد بها كلها ميثاق العصبة وخاصة المادة 10 التي ضمت سلامة حدود كل منها".

وقد رد المستر أوستن شميرلن وزير الخارجية البريطانية على هذه المذكرة بتاريخ 18 يناير 1928 فأنكر وجود "أية مبررات شرعية" يمكن لإيران الاستناد عليها في مطالبتها بالسيادة على البحرين⁽¹⁰⁾ وقد أعقب هذا الرد مذكرة أخرى من الحكومة الإيرانية بتاريخ 2 أغسطس 1928 أعيد فيها بسط وجهة النظر الإيرانية بشدة. ولكن السر أوستن أجاب عليها بمذكرة مطولة في 18 فبراير 1929، دحض فيها حجج الحكومة الإيرانية الشرعية والتاريخية. لقد وقع هذا الجدل التاريخي بين الحكومتين البريطانية والإيرانية عندما كانتا مشتبكتين بالفعل في نزاع على

عدد من المشاكل، كالخلاف على شط العرب مع العراق⁽¹¹⁾، وعلاقات إيران بشيخ المحمرة، ورغبتها في تحقيق إلغاء الامتيازات الأجنبية⁽¹²⁾. وقد تم الوصول إلى تسوية لبعض هذه المشاكل عن طريق المفاوضات ولكن لم يكن من المتوقع الوصول إلى تسوية نهائية للنزاع على البحرين الذي كان موضوع أخذ ورد طيلة قرن من الزمن.

لقد بنت الحكومة الإيرانية بوجه عام حجتها التي بسطتها في مذكرتيها المؤرختين في 22 نوفمبر 1927 و2 أغسطس 1928⁽¹³⁾ على صلات إيران التاريخية بجزائر البحرين، وعلى الإدعاء بأن بريطانيا اعترفت بملكية إيران لتلك الجزر. فإيران تدعي أن جزائر البحرين كانت تكون "بدون انقطاع" جزءاً من أراضيها، اللهم إلا في أثناء الاحتلال البرتغالي لها من سنة 1507 إلى سنة 1622. وإن الشيوخ منذ طرد البرتغاليين كانوا معترفين بالسيادة الفارسية. أننا سنحل هذه الحجة التاريخية التي تعلق عليها إيران أهمية بالغة في نزاعها مع الحكومة البريطانية في الفصل التالي بإيجاز⁽¹⁴⁾.

وفضلاً عن دعوها التاريخية فإنها تدعي أن الحكومة البريطانية قد اعترفت في الماضي بالسيادة الإيرانية على البحرين. والظاهر أن هذا الاعتراف المزعوم لم يكن صريحاً واضحاً بل جاء ضمناً كما يبدو من المذكرة الإيرانية. فقد استشهدت بوثيقتين في مذكرتها المؤرخة 2 أغسطس 1928. تأييداً لدعوها.

الأولى هي اتفاقية تم التوقيع عليها في 30 أغسطس 1825 بين القبطان وليم بروس William Bruce نائباً عن الحكومة البريطانية وبين أمير شيراز وحاكمها نائباً عن إيران.

ومع إن هذه الاتفاقية قد رفضتها الحكومتين معاً في الحال على أساس أن المتفاوضين قد وقعا بدون تخويل سابق من حكومتيهما، فإن الحكومة الإيرانية قد اتخذت منها

دليلاً على تملكها للبحرين. فقد جاء في مذكرتها المؤرخة 2 أغسطس "أن الحقيقة التاريخية التي تبدو واضحة من هذه الاتفاقية، هي تأكيد القبطان بروس بأن جزائر البحرين كانت في ذلك الحين تؤلف جزءاً من مقاطعة فارس". وقد أضافت المذكرة الإيرانية إن القبطان بروس "كان في وضع طيب يتيح له معرفة الحقائق" كما كانت معروفة في ذلك الحين. ومع أن القبطان بروس قد يكون سيء الإطلاع على حقيقة العلاقات الإيرانية بالبحرين - وهو احتمال قد أغفلته الحكومة الإيرانية بالمرّة حينما أدعت، دون دليل، أن القبطان بروس كان في وضع ملائم "لمعرفة الحقائق" فإنه كما يبدو لم يكن مخولاً له الدخول في مفاوضات لعقد مثل تلك الاتفاقية، ما دامت الحكومة البريطانية قد بادرت إلى رفضها في الحال.

أما الوثيقة الثانية: فتتألف من عدد من الرسائل المتبادلة بين اللورد كلارندون Clarendon وفارس حول مسألتي القرصنة وتجارة الرقيق في الخليج العربي. فقد ذكر اللورد كلارندون في 29 أبريل 1869 في رده على إصرار الحكومة الإيرانية على طلب الاعتراف بسيادتها على البحرين:

"أن الحكومة البريطانية تبادر إلى الاعتراف بأن حكومة الشاه قد احتجت على أن حق فارس في السيادة على البحرين قد تجاهلته السلطات البريطانية قد أولت هذا الاحتجاج العناية اللازمة".

ولم تكن تلك الفقرة الوحيدة التي أولت بأنها تكون اعترافاً. فهناك فقرة أخرى اقتبست من الرسالة ذاتها (عن القرصنة في الخليج العربي) سلمت فيها بريطانيا بعض الحقوق الفارسية في المحافظة على النظام في الخليج. فقد قال اللورد كلارندون.

"إذا كانت الحكومة الفارسية مستعدة للاحتفاظ بقوة كافية في الخليج لهذه الغاية فإن هذه البلاد (انجلترا) ستعفى من القيام بواجب شاق كبير النفقات. أما إذا لم تكن حكومة الشاه مستعدة للقيام بهذه الواجبات، فإن حكومة صاحبة الجلالة (البريطانية) لا يسعها الافتراض بأن صاحب الجلالة (الشاه) راغب في تشجيع الإخلال بالنظام وارتكاب الجرائم في تلك المياه، بإسقاط العقوبة عليها."

لقد احتجت المذكرة الإيرانية بالقول، أنه لو كان في وسع فارس في ذلك الحين المحافظة على النظام في الخليج، لاعتبرت الحكومة البريطانية نفسها عندئذ معفاة من "الواجب" الملقى على عاتقها، ولانسحبت من الخليج تاركة لفارس القيام بتلك الأعباء. وعلى أنه لو آل "واجب" المحافظة على النظام في الخليج لفارس فعلاً في حالة قرار بريطانيا الانسحاب من مياهه، فلا يعني ذلك اعتراف بريطانيا بسيادة إيران على البحرين، كما استنتجت ذلك الحكومة الإيرانية. إن الحكومة الإيرانية لم تستطع أن تدرك إن حق المحافظة على النظام في الخليج (لو تخلت عنه بريطانيا) لا يكون بالضرورة اعترافاً بسيطرتها على البحرين. وعلى كل، فالحكومة الإيرانية تشبث مماحكة بأن بريطانيا قد اعترفت

بسيادتها على البحرين فيما مضى. وليس من "مبرر لرفضها (الآن) الاعتراف بالسيادة الفارسية على البحرين".

وبناء على ذلك، فإن شيوخ البحرين من وجهة النظر الإيرانية، قد تجاوزوا صلاحياتهم تجاوزاً تاماً بالدخول "في علاقات مباشرة مع دولة أجنبية من دون تفويض صريح من الحكومة المركزية" ولذلك فإن عملهم عديم "القيمة الشرعية في نظر القانون الدولي".

وجواباً على هذا الادعاء بعث السر أوستن شمبرلين وزير الدولة للشؤون الخارجية، بمذكرتين مؤرختين في 25 فبراير 1928 و18 فبراير 1929 لم يقتصر فيهما مناقشة الدعوى الإيرانية التاريخية فحسب، بل اعترض على الإدعاء بأن الحكومة البريطانية قد اعترفت بسيادة إيران على البحرين⁽¹⁵⁾.

إن دعوى إيران بأن الحكومة البريطانية قد اعترفت بسيادتها على البحرين قد نفاه السر أوستن شمبرلين بشدة.

فمنذ إن عقدت بريطانيا معاهدتها مع شيخ البحرين سنة 1820 وهي تتصرف كما لو كان شيخ البحرين حاكماً مستقلاً وبناء على ذلك بادرت في الحال برفض المعاهدة

التي عقدها القبطان بروس مع حاكم شيراز في سنة 1822 ثم استدعته (من إيران) وقد قال السير شمبرلين "إن السبب الرئيسي لاستدعائه، كما تنص عليه سجلات الحكومة البريطانية، ولرفض تلك المعاهدة التجريبية العاجل، هو أنها اعترفت بأن لقب ملك فارس يشمل البحرين، الأمر الذي لم يرق عليه أي دليل".

وفضلاً عن ذلك فإن هذه الاتفاقية قد رفضها الشاه "الذي أعرب عن استيائه من أمير شيراز، لمحاولته تنظيم العلاقات مع الحكومة البريطانية بدون علمه وأمره" وبما أن معاهدة بروس قد رفضتها بريطانيا وفارس معاً، فلا مجال لاستناد أحد الطرفين إليها كدليل⁽¹⁶⁾.

أما بخصوص مذكرة اللورد كلارندون التي تعلق عليها الحكومة الإيرانية أهمية بالغة، فقد صرح السر أوستن شمبرلين بأن الحكومة الإيرانية "قد أساءت الفهم إساءة تامة في تفسيرها لهذه المذكرة بأنها تعني (إن اعترافاً ما) بالدعوى الإيرانية في السيادة على البحرين" كان مقصوداً في ذلك الحين".

وعلى كل فإن النص الكامل لمذكرة اللورد كلارندون لم ينشر قط. وذلك هو ما يجعل في الواقع من الصعب اكتشاف الموقف الحقيقي للورد كلارندون. ولكننا لو حللنا معنى ما أقتبس من ممتها لبدا لنا إن الحكومة البريطانية لم تذكر سوى إن الاحتجاج الإيراني قد صادف ما يستحق من الاهتمام⁽¹⁷⁾. ومن الصعب اعتبار الاهتمام بالاحتجاج تسليماً بصحة الدعوى من الوجهة الشرعية كما أبان بحق السر أوستن شمبرلين في مذكرته المؤرخة 18 يناير 1938.

".. لا بد وأن مضمون المذكرة بكامله قد أوضح إن حكومة صاحب الجلالة قد احتفظت لنفسها بحق عقد معاهدة لتنظيم علاقاتها مع شيوخ البحرين مباشرة كحكام مستقلين، وأنه إذ يستدل من مضمون المذكرة على إن حكومة صاحبة الجلالة يسرها أن تكل إلى فارس القيام في الخليج ببعض ما تهدف إليه

المعاهدة المشار إليها من الواجبات، لو كانت فارس قادرة على القيام بها وراغبة فيه، وعلى إن حكومة صاحبة الجلالة، نظراً لما تضمنه من الشعور الودي، تقترح في الحالات الممكنة، إطلاعها سلفاً على أي إجراء رادع قد يستوجب سلوك الشيوخ القيام به، فإنها لم تكن تقصد بذلك، لا صراحة ولا ضمناً، الاعتراف بصحة الاحتجاج الفارسي، أو بدعوى السيادة الفارسية⁽¹⁸⁾ ولعل لهجة المذكرة الإيرانية قد ازدادت تأكيداً عند الحديث عن مبادئ القانون الدولي العامة التي استندت إليها، والقاعدة التي قررتها الحكومة الإيرانية في مذكرتها هي:

"إن أية أراض من أراضي أية دولة ذات سيادة، لا يمكن فصلها عنها شرعاً، ما دامت تلك الدولة لم تتنازل عن حقها في التملك لدولة أخرى بمقتضى قرار رسمي، وفي هذه القضية، بمعاهدة، أو ما دام ضمها إلى دولة أخرى، أو استقلالها لم تعترف به الدولة التي كانت لها السيادة عليها شرعاً".

وحيث أن الحكومة الإيرانية لم تنقل سيادتها على البحرين إلى غيرها، أو تتخل عنها، ولم تعترف بإلحاقها بدولة أخرى، فيجب لذلك، بناء على ما تذهب إليه المذكرة الإيرانية، أن تصبح لإيران السيادة عليها. وعلى كل فإن العادة الدولية المتبعة لا تكاد تقر هذه القاعدة وسريانها سييتيح، عملياً، لكل دولة أن تطالب بضم ما تطمع فيه، بحجة أن فقدتها له في الماضي لم تؤيده موافقتها الصريحة. إن الاستقلال النافذ لبلاد ما يجب - على ما يبدو - جميع العلاقات السابقة. فإذا ما اعترفت الدول بذلك الاستقلال، اعتبرت

تلك البلاد دولة مستقلة ذات سيادة. حتى ولو لم تكن الدولة التي كانت لها السيادة عليها من بين الدول المعترفة باستقلالها.

لقد استشهد السيد مالك إسماعيل، أحد الكتاب الإيرانيين، وهو في معرض الدفاع عن دعوى بلاده بالسيادة على البحرين⁽¹⁹⁾، بقضية جزيرة كليبرتون (Clipperton)⁽²⁰⁾ التي تقدمت بها فرنسا والمكسيك إلى ملك إيطاليا للتحكيم، إثباتاً لدعواه، ونحن نقتبس الجزء التالي من قرار التحكيم لمناسبته لموضوعنا:

"ليس لدينا ما يبرر الافتراض بأن فرنسا قد فقدت حقها نتيجة لتخليها عنه، لأنها لم تنو قط التنازل عن الجزيرة، ولأن عدم ممارستها لسلطانها في الجزيرة بصورة إيجابية، لا يدل على سقوط حقها في ملكيتها التي كانت ثابتة من قبل".

لقد اضعف قضية السيد إسماعيلي إن جزيرة كليبرتون كانت أرضاً غير مسكونة، وفضلاً عن ذلك فقد عجزت المكسيك عن إقامة البيئة على ممارستها عملياً أي نوع من السيادة عليها، بعد أن اكتشفتها فرنسا سنة 1858. لذلك فقد صدر الحكم بملكية فرنسا للجزيرة، لأن "احتلالها" لها، ما دامت غير مسكونة، لا يستلزم بالضرورة (حتماً) أكثر من مجرد إعلان النية على امتلاكها. والاستمرار في تأكيد ذلك الامتلاك.

أما بالنسبة للبلاد المأهولة كجزائر البحرين، فإن مجرد تمسك إيران بامتلاكها لها، لا يكاد اعتباره سبباً كافياً، إذا أخفقت عن إقامة نظام في البلاد قادر على جعل قوانينها موضع الاحترام. ولهذا السبب، وبناء على ما سبق، فإن قضية البحرين تبدو أكثر شبهاً

بقضية (بالماس) Palmas⁽²¹⁾ منها بقضية كليبرتون، التي اعتبر فيها مبدأ "القيام بالإدارة الحكومية بصورة دائمة سليمة، ضرورياً لتقرير السيادة على البلاد" فقد أبانت محكمة التحكيم الدائمة، في قرارها الذي اتخذته بشأن بالماس، إن "السيادة الإقليمية، تستلزم أن يكون للدولة حق مقصور عليها، في الاضطلاع بممارسة مظاهر النشاط الحكومي، وإن الدولة لا تستطيع تأدية هذا الواجب، بدون إعلان سيادتها الإقليمية بصورة تتلاءم والظروف". وقد تم تأكيد هذا المبدأ في قضية "الأرض الخضراء الشرقية" Eastern Greenland⁽²²⁾ حيث أقرت محكمة العدل الدولية الدائمة سنة 1933، مبدأ الاضطلاع بممارسة الإدارة الحكومية بصورة دائمة سليمة. وهو المبدأ الذي طبقته محكمة التحكيم الدائمة سنة 1928 في قرارها بشأن قضية جزيرة بالماس.

يبدو إن الادعاء الإيراني الذي يفتقر إلى السند القانوني الصحيح، يعتمد عند تحليله الأخير على مجرد الصلات الإيرانية التاريخية بجزائر البحرين. وهي الصلات التي طالما رددت ذكرها في مذكراتها للحكومة البريطانية. إن أهمية الدعوى التاريخية، وهل في إمكانها منح حق التملك والسيادة، أمر يستدعي شيئاً من التأمل الوجيز.

حجة إيران التاريخية

يكتنف الغموض تاريخ البحرين القديم. ولكن الجزر قد استوطنت منذ أقدم العصور لوجود مغاصات اللؤلؤ فيها. وقد شهدت من عهد البابليين الموغل في القدم حتى إعلان الحماية البريطانية في القرن التاسع عشر، عدداً من الغزاة.

ويبدو أن الفرس قد تغلبوا على الجزر قبل ظهور الإسلام في القرن السابع للميلاد. ولكن العرب كانوا قد نزحوا إلى سواحل الخليج العربي واستوطنوا البحرين قبل هذا التاريخ. وقد هباً قيام الإسلام للعرب فرصة جديدة ليسيظروا على الجزر سيطرة أتم وأكثر استقراراً، استمرت منذ القرن السابع حتى مطلع القرن السادس عشر⁽²³⁾ ثم انتقلت من يد العرب إلى يد البرتغاليين في مطلع القرن السادس عشر⁽²⁴⁾ وانتهى الحكم البرتغالي الذي استمر زهاء قرن من الزمن نتيجة لتلاشي قوتهم في الخليج العربي، عندما ضمت البرتغال إلى اسبانيا وحولت القوات البرتغالية من الشرق إلى

أوروبا. وقد هيأت هذه الظروف الملائمة للفرس تجديد اهتمامهم بالخليج.

إن تدخل الفرس في شؤون البحرين قد أثاره، كما يحدثنا مؤرخو العرب، النزاع الداخلي بين الطائفتين الإسلاميتين المتخاصمتين⁽²⁵⁾ كان من نتائج هذا النزاع الطائفي الذي أثار الدمار والخراب في البلاد الإسلامية، إن أخذ الشيوخ القبليون لكلا الطائفتين الرئيسيتين في البحرين - السنة والشيعة - ينشدون المعونة الخارجية ضد بعضهم البعض، وكما أصبحت الإمبراطورية العثمانية مركز القوة للسنة، فقد أخذ الشيعة يتطلعون إلى فارس بوصفها المحامية عن (الحقوق الشيعية)⁽²⁶⁾. وفي غضون حكم الشاه عباس (1587 - 1629) وكان بطلاً عظيماً من أبطال القضية الشيعية، كانت السلطة في البحرين وقتئذ في يد شيخ سني. فالتجأ الشيعة لفارس، ومن ثم فقد طرد الشاه عباس القوات البرتغالية من البحرين وهرمز سنة 1622 بمعونة الانجليز الذين كانوا يتعقبون البرتغاليين. وبقية جزائر البحرين بوجه عام تحت الحكم الفارسي حتى سنة 1783 ولكن حكم الفرس حتى في أثناء هذه الفترة لم يكن متصل الحلقات. فقد أصبحت الجزر هدفاً لغارات الحكام المجاورين، فهاجمها حكام مسقط العرب مرتين في سنتي 1717 و1720 وانتزعوها من يد الفرس ولم تخضع للحكم الفارسي مرة أخرى إلا في سنة 1737 بقيادة نادر شاه القدير. وعلى كل فقد ظل حكم الفرس غير ثابت الدعائم فقد اشتبك خلفاء نادر شاه الأولون في القتال، حول السيادة على البحرين، مع شيوخ قبيلة العتوب، الذين كانوا في ذلك الحين، يسيطرون على جزء من ساحل

الجزيرة العربية المواجه للبحرين عبر الخليج. لقد جاءت قبيلة العتوب في بادئ أمرها من نجد، واستوطنت الكويت، واستقرت في الزبارة. وهي مدينة تقع في شبه جزيرة قطر المواجهة لجزائر البحرين.

وفي سنة 1783 هاجم الشيخ محمد الخليفة شيخ قبيلة العتوب وحاكم الزبارة في ذلك الحين البحرين وضمها إلى إمارته ولما تغلبت قوات الوهابيين على الزبارة بعد بضع من السنين نقل العتوب قضية حكمهم إلى البحرين وخلعوا ممتلكاتهم وراء ظهورهم في الجزيرة العربية.

ومع إن البحرين قد تخلصت من الحكم الفارسي. فإنها مع ذلك لم تتفك مثاراً للنزاع بين الحكام المجاورين، كسلطين مسقط والأمراء الوهابيين. إن الأسباب الكثيرة التي تذرع بها الانجليز، للتدخل في شؤون البحرين، تعود إلى تهديد جيرانها من الحكام من ناحية، وإلى النزاع الداخلي بين أفراد العائلة الخليفية (شيوخ قبيلة العتوب) من ناحية أوسع.

ففي سنة 1820، وقد سبق لبريطانيا الظهور على مسرح الخليج العربي، طلب شيوخ البحرين عونها لحمايتهم من الحملات الخارجية، ولضمان الاستقرار الداخلي، وقد وافق هذا مصالح بريطانيا لتأمين تجارتها في الخليج. ولذلك فقد وقعت أول معاهدة من سلسلة معاهداتها مع شيوخ البحرين، دون أن تمس استقلالهم. ولكن عاقبة تلك المعاهدات إن فقدت البلاد استقلالها تدريجياً.

يصور لنا الشرح المختصر السابق كيف استطاعت البحرين خلال تاريخها الطويل المتقلب أن تحتفظ بمقدار كبير من الاستقلال الداخلي، حتى بعد وقوعها تحت السيطرة الأجنبية.

وفضلاً عن وضع الجزر الغامض في العصور القديمة، ذلك الوضع الذي نكاد لا نحتاج إلى تحديده فيما نحن فيه من بحث، فقد انتقلت الجزر إلى أيدي العرب في مطلع القرن السابع، وبقيت كجزء من الإمبراطورية العربية، أو ككيان شبه مستقل، حتى القرن السادس عشر. وعليه فيمكن القول، إن الحكم العربي قد استمر أكثر من ثمانية قرون، وأن حكم البرتغاليين امتد حوالي قرن من الزمن على وجه الإجمال (من 1507 إلى 1622) وإن فترة الحكم الفارسي (1622 . 1783) قد زادت قليلاً على قرن ونصف. إن الفترة الفارسية من الوجهة التاريخية الصرفة لم تؤثر في أهالي الجزر تأثيراً خاصاً يميزها عن الفترات الأخرى من الوجهة العنصرية أو الثقافية، بل على النقيض من إدعاء إيران (كما جاء في مذكرتها المؤرخة 2 أغسطس 1929) فإن أهالي الجزر، أما أنهم قد هاجروا إليها في الأصل من الجزيرة العربية، أو استعربوا تحت تأثير الحكم العربي الطويل، فإنهم يتكلمون اللغة العربية، ولو أن كثيراً منهم يتكلم الفارسية أيضاً.. وتقاليدهم وأخلاقهم عربية، وأخيراً فقد تولى شيوخهم العرب الحكم منذ 1783 رغماً عن اعترافهم بالحماية البريطانية. وهي مدة استمرت زمناً أطول من فترة الحكم الفارسي. ويبدو إن حجة إيران التاريخية القائمة على وجود صلات سابقة محدودة جداً تتسم بميسم الدعاية. فهي لا تكاد تتماسك أمام حجج العرب التاريخية.

الحماية البريطانية

بدأ عهد التنافس الانجليزي الفرنسي للسيطرة على المياه الشرقية منذ غزا نابليون مصر سنة 1798. ولم يكن الخليج العربي سوى جزء من ميدان الصراع. ولما تم لبريطانيا القضاء على نابليون، أصبحت المياه الشرقية، ومن بينها الخليج العربي، ميداناً للنفوذ البريطاني والتجارة البريطانية لا ينازعها فيه منازع. وبدأ البريطانيون يمهدون السبيل للقضاء على القرصنة وتجارة الرقيق. فوقعوا عدداً من المعاهدات مع شيوخ الخليج أصبحت بريطانيا بفضلها في بضع سنوات الدولة الرئيسية في منطقة الخليج. وقد أجمل اللورد كرزن في خطبة له ألقاها في 21 نوفمبر 1903⁽²⁷⁾ أمام شيوخ الخليج، خلال زيارة رسمية له لهذه المنطقة، أهداف السياسة البريطانية، وما حققته خلال القرن التاسع عشر فيما يلي:

"اعتقد أحياناً أن سجل الماضي معرض لخطر النسيان. وهناك من الناس من يسأل: لماذا تستمر بريطانيا العظمى في ممارسة هذه السلطات Powers؟ أن الجواب هو في تاريخ إماراتكم

وعائلاتكم، وفي الوضع الراهن في الخليج. لقد كنا هنا قبل أن تظهر أية دولة أخرى في هذه المياه في التاريخ الحديث. لقد وجدنا الفوضى فأوجدنا النظام، وكانت تجارتنا مهددة كما كان أمنكم مهدداً. ولقد تطلب ذلك حمايتنا... لقد أنقذناكم من الفناء على أيدي جيرانكم. وفتحنا هذه المياه أمام سفن الأمم جميعها ومكنا لأعلامها أن تخفق في سلام. لم تغتصب بلادكم أو نستول عليها. ولم نقض على استقلالكم، بل حافظنا عليه... يجب المحافظة على صيانة الأمن في هذه المياه، ويجب دعم استقلالكم. ويجب أن يظل نفوذ الحكومة البريطانية في المكان الأسمى".

لقد وقعت أول معاهدة عامة للتهدئة في الخليج العربي في 8 يناير 1820⁽²⁸⁾ وهي المعاهدة الأولى في سلسلة من المعاهدات تم عقدها مع شيوخ الخليج. وقد نصت تلك المعاهدة على وجوب قطع دابر السلب والنهب والقرصنة براً وبحراً إلى الأبد من قبل العرب الذين هم فرقاء في تلك الاتفاقية (المادة الأولى) وعلى أنه:

"إذا هاجم أي فرد من العرب المتعاقدين مسافراً ما، براً أو بحراً، مهما كانت جنسيته بقصد النهب أو القرصنة، ولم تكن ثمة حرب معترف بها، فسيصبح (هذا المهاجم) عدواً للجنس البشري. وسيعامل كما لو أبيح ماله ودمه على السواء. أما الحرب المعترف بها، فهي تلك التي تعلن جهاراً، وتشنها حكومة ما ضد حكومة أخرى. أما قتل الناس وسلب أموالهم بدون إعلان صريح من الحكومة، أو أمر منها، فهو نهب وقرصنة" (المادة الثانية).

وتطلبت المادة الرابعة من شيوخ العرب "ألا يقاتل بعضهم بعضاً" وأن يحافظوا على السلام مع الحكومة البريطانية. وحرمت المادة التاسعة تجارة الرقيق، وحظرت على العرب حمل الأرقاء في سفنهم. وبينما كان شيوخ العرب في الخليج يوقعون سووية على المعاهدة العامة، كانت هناك اتفاقات متبادلة يجري التوقيع عليها لتنفيذها في كل إمارة من إمارات هؤلاء الشيوخ. أما عن البحرين فقد نصت اتفاقيتها المؤرخة في 15 فبراير 1820 على:

"أن الشيوخ لن يسمحوا منذ الآن ببيع أية سلعة في البحرين يتم الحصول عليها عن طريق النهب والقرصنة. كما أنهم لن يسمحوا لرعاياهم ببيع أي شيء مهما كان نوعه، لمن قد يشتركون في ممارسة السلب والقرصنة. وإذا قام أحد رعاياهم بعمل مناقض لما في هذه الاتفاقية فسيعتبر ذلك منه عملاً من أعمال القرصنة." (المادة الأولى)⁽²⁹⁾.

وقد تطلبت المادة الثانية إطلاق جميع المساجين من الهنود في البحرين. ونصت المادة الثالثة وهي الأخيرة. على تمسك الشيخ بمعاهدة التهدة العامة.

ومما ينبغي ملاحظته هو أنه ليس في هذه الاتفاقية، ولا في معاهدة التهدة العامة، ما يحد من استقلال شيخ البحرين. فقد سارعت بريطانيا إلى الاعتراف به حاكماً مستقلاً على البحرين. وبناءً على ذلك، فإنه حينما استولى قائد القوات المصرية على نجد، أثناء حروبه مع الوهابيين، وأعلن عن عزمه على أخذ البحرين بوصفها جزءاً من نجد قيل له أن الحكومة البريطانية لا يسعها

الاعتراف بأي ادعاء لمصر على البحرين. ومما يذكر أن الحكومة البريطانية كانت قد رفضت ما تقدمت به فارس من ادعاءات مماثلة في مناسبات مختلفة في أثناء القرن التاسع عشر. وقد عرضت السلطات العثمانية على شيخ البحرين الدخول في مفاوضات معها، للحصول على اعترافه بسيادة الباب العالي. فقد ذكر اتشن "أن وزراء السلطان قد أبلغوا أن الحكومة البريطانية، لارتباطها بمعاهدة مع البحرين كدولة مستقلة، لا يسعها الاعتراف أو الرضا بأية اتفاقية، لوضع البحرين تحت سيادة الباب العالي أو حمايته"⁽³⁰⁾.

ولعل المنافسة بين أفراد العائلة الخليفية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، هي السبب الرئيسي الذي حدا ببريطانيا إلى عقد معاهدات أخرى مع شيوخ البحرين، أدت إلى الحد من استقلالهم، كيلا يسمحوا لدول أخرى بالسيطرة على الجزر. إن التنافس بين الشيوخ، الذي دفع ببريطانيا سنة 1859 إلى نفي حاكم البحرين، قد دعا كلاً من تركيا وإيران إلى استغلاله لمصلحتها الخاصة. لقد أخذ الشيوخ يضربون الدول بعضها ببعض، فادعى أحدهم، وهو الشيخ محمد الخليفة، الحماية التركية والإيرانية معاً. ورفع العلم الفارسي على أثر وصول الوكيل الفارسي، لينزله ويرفع العلم التركي حين وصول الوكيل التركي.

وقد اعترضت الحكومة البريطانية على ذلك لدى تركيا وإيران، مما أدى إلى اختفاء وكيليهما من البحرين. كما قيدت نشاط الشيخ بالنسبة إلى علاقاته بجيرانه. والحد من سلطانه في

ممارسة الحرب والقرصنة وتجارة الرقيق، وذلك بتوقيع معاهدة تعهدت فيها بريطانيا بحمايته من العدوان الخارجي. ومع أن هذه المعاهدة المؤرخة (31 مايو 1861) قد نصت على الاعتراف بالشيخ "كحاكم مستقل" فقد انحدرت بالجزر فعلاً إلى منزلة المحميات. لقد جاء في المعاهدة⁽³¹⁾:

"أنني (أي الشيخ) أوافق على الكف عن جميع الأعمال العدوانية البحرية مهما كان نوعها، وعن مزاولة الحرب والقرصنة والرقيق بحراً، ما دامت أتلقى مساعدة الحكومة البريطانية للمحافظة على سلامة ممتلكاتي ضد الأعمال العدوانية المشابهة من جانب شيوخ هذا الخليج أو قبائله". (المادة الثانية) ونصت كذلك على أنه:

"لكي يتسنى تنفيذ الالتزامات السابقة، أوافق (أي الشيخ) على أن أطلع بالسرعة الممكنة، المقيم البريطاني في الخليج، بكونه مرجع الفصل في مثل هذه الحالات، على كافة الأعمال العدوانية أو الغارات التي قد تشن أو قد سنت بحراً علي أو على بلادي أو على رعاياي. وأتعهد أن لا يقع من البحرين، أو باسم البحرين، أو مني، أو ممن يلوذ بي، أي عمل من الأعمال العدوانية أو الانتقامية عن طريق البحر على القبائل الأخرى بدون موافقة المقيم البريطاني أو الحكومة البريطانية إذا لزم الأمر القيام بعمل من تلك الأعمال...".

وقد اشتبك الشيخ محمد سنة 1867 في قتال مع شيخ قطر (وهي شبه جزيرة واقعة على ساحل الجزيرة العربية) مع أحد

منافسيه من أفراد عائلته ذاتها وتأزره الحكومة الفارسية. فحمت الحكومة البريطانية استقلال البحرين من فارس⁽³²⁾ بينما كانت

تحاول منع الشيخ من الاعتداء على قطر. ولذلك فقد تم خلع الشيخ محمد على يد الحكومة البريطانية. ووقع أخوه الشيخ علي بن خليفه اتفاقية معها قبل فيها الامتناع عن العدوان، ورفع ما ينشب بينه وبين جيرانه من نزاع للمقيم البريطاني للفصل فيه⁽³³⁾.

وخلال الجزء الأخير من القرن التاسع عشر قامت السلطات العثمانية في الجزيرة العربية والعراق بمحاولات لمد نفوذها إلى البحرين. ولكن بريطانيا وشيخ البحرين معاً احتجاً لدى الباب العالي العثماني بأن البحرين بلاد مستقلة. وفي سنة 1880 وقع حاكم البحرين الشيخ عيسى بن علي اتفاقية مع بريطانيا العظمى وافق فيها على الامتناع عن الدخول في أية مفاوضات أو عقد أية معاهدات مع أية دولة أجنبية بدون موافقة الحكومة البريطانية. وكانت تلك الاتفاقية المؤرخة في 22 ديسمبر 1880⁽³⁴⁾ تتألف من مادة واحدة هذا نصها:

"أنا عيسى بن علي الخليفة، شيخ البحرين، ألزم نفسي وحلفائي في حكم البحرين، للحكومة البريطانية بالامتناع عن الدخول في أية مفاوضات، أو عقد معاهدات، مهما كان نوعها مع أية دولة أو حكومة، عدا الدولة والحكومة البريطانية، بدون موافقة الحكومة البريطانية المذكورة. وبعدم السماح لأية حكومة، عدا الحكومة البريطانية، بتأسيس وكالات دبلوماسية أو قنصلية أو مستودعات للفحم في بلادنا، إلا بموافقة الحكومة البريطانية".

وقد أضيف إلى هذه الاتفاقية، اتفاقية أخرى في سنة 1892 قبل الشيخ عيسى فيها على مفض الحد من سلطته أكثر من ذي قبل ونص هذه الاتفاقية المعقودة في 13 مارس 1892⁽³⁵⁾ هو كما يلي:

1 - أنني (الشيخ عيسى) لن أشارك في اتفاقية أو مخابرة مع أية دولة عدا الدولة البريطانية بأي حال من الأحوال.

2 - وأنني لن أسمح بإقامة أي وكيل لحكومة أخرى في بلادي بدون مصادقة الحكومة البريطانية.

3 - وأنني مهما كان السبب فلن أهب أو أبيع أو أراهن أو أسلم بأية وسيلة أخرى جزءاً من بلادي إلا للحكومة البريطانية.

ويبدو أن هاتين الاتفاقيتين قد وضعتا البحرين تحت الحماية البريطانية في توجيه العلاقات الخارجية. فلما ادعى الباب العالي العثماني في السنة التالية اعتبار أهالي البحرين رعايا عثمانيين ضمن الأراضي العثمانية وعارض في قيام الموظفين البريطانيين بمباشرة قضايا رعايا البحرين الذين ينالهم أذى القراصنة، أجابت الحكومة البريطانية أن البحرين تحت الحماية البريطانية⁽³⁶⁾.

وفي سنة 1900 تأسست في البحرين الوكالة البريطانية التابعة لرأسه الخليج العربي. ووافق الشيخ عيسى سنة 1906 على عدم السماح بتأسيس إدارات للبريد في البحرين من قبل أي حكومة أجنبية عدا الحكومة البريطانية. وفي سنة 1914 وافق الشيخ عيسى على أنه لن يستثمر هو بنفسه ولن يسمح لأي من المصالح

الأجنبية باستثمار موارد الزيت في البحرين بدون موافقة الحكومة البريطانية⁽³⁷⁾.

إن هذه المعاهدات التي طالما أشير إليها بوصفها منظمة "للحماية" قد تجاوزت فعلاً فيما مسته من الشؤون، تلك التي تتضمنها عادة المعاهدات التي تعقد بين الدول الحامية والدول المحمية فإن شيوخ البحرين لم يتنازلوا عن بعض سلطاتهم بالنسبة لتوجيه العلاقات الخارجية - وهو عمل عادي في العرف الدولي - فحسب، ولكنهم تخلوا أيضاً عن بعض اختصاصاتهم الخاصة في السيادة الداخلية، مما يدعو إلى التساؤل الجدي عما إذا كانت البحرين محمية في الواقع Bona Fide فإن وضعها، وهو يكون وضعاً قانونياً شاذاً، صعب التحديد في لغة القانون الدولي الحديثة، بيد أن هذا الشذوذ يثير هذا السؤال ذاته، وهو على أن وضع البحرين، وهو نتيجة لعدد من الإجراءات الشرعية المتعددة التي تمت في وقت كان الشرق فيه خارج نطاق القانون الدولي، يجب تحديده بالأحكام القانونية الحديثة فحسب؟

الوضع القانوني للبحرين

تعتبر جزائر البحرين، بوصفها بلاداً إسلامية، جزءاً من ديار الإسلام، حسب الشريعة الإسلامية. ويجب أن يدين حاكمها بالولاء لل خليفة، وهو الرئيس الديني السياسي الأعلى للمسلمين⁽³⁸⁾ فإن الخليفة وهو يستمد سلطانه من الشريعة الإسلامية، مكلف بواجب المحافظة على وحدة الديار الإسلامية ونشر الدين والدفاع عنه⁽³⁹⁾ وعلى ذلك فالنتيجة أنه طالما كان هناك خليفة بين المسلمين، فإنهم جميعاً يدينون له بالولاء، ويعترفون بسلطته العليا. إن جزائر البحرين حتى إلغاء الخلافة، يجب اعتبارها جزءاً من بلاد الخليفة. بل إن الاحتلال الفارسي يمكن اعتباره امتداداً للسيادة الإسلامية، من حيث إن الشاه الفارسي، سواء اعترف بسيادة الخليفة، أم اعتبر نفسه نداً له، كان يدعي أنه يطبق السلطة الشرعية المقدسة على بلاده وعلى البحرين على السواء.

وقبل مطلع القرن التاسع ومجيء البريطانيين إلى الخليج العربي بزمن بعيد، تلاشت سلطة الخليفة وانتقلت بعض الأجزاء من بلاده

إلى الحكم الأجنبي. إن احتلال البلاد الإسلامية من قبل دول غير إسلامية، أمر لم يعترف به الخليفة أبداً من قبل، وكانت تلك الأجزاء تعتبر خاضعة للشريعة الإسلامية بصورة خارجة عن القياس. وهذه الحال لا يمكن احتمالها إلا عندما لا يكون للبلاد الإسلامية من القوة ما يؤهلها لاستعادة تلك الأجزاء إلى حكم الشريعة المقدسة⁽⁴⁰⁾.

أما الدول الأوروبية فقد واجهت، من ناحيتها، عند اتصالها بالعالم الإسلامي، حضارة قائمة، تختلف تمام الاختلاف عن حضارتها. بحيث أنها الفت أنه من الأنسب لها أن تتناسى قواعد القانون الدولي في توجيه علاقاتها مع الشعوب الإسلامية والشعوب الشرقية الأخرى. ولقد كان في الإمكان تكييف نظم القانون الدولي الأوروبي حتى تلاءم هذه الأقطار عن طريق اقتباس بعض الأحكام والعادات من القوانين الشرقية، ولكن تلك الشعوب الشرقية قد بلغت من التفكك حداً لم يعد في إمكانها معه الوقوف مع الدول الأوروبية على قدم المساواة⁽⁴¹⁾ وفي هذه الظروف لم يشأ المسلمون الاعتراف بالحكم المسيحي في بلادهم كما لم تكن الدول الأوروبية متهيئة في البداية لاعتبار البلاد الشرقية واقعة ضمن حظيرة القانون الدولي الأوروبي. ولهذا فقد حاول فقهاء القانون الأوروبيون تبرير بعض الأفعال أو الأعمال التي انتهكت فيها حرمة القانون الدولي في الشرق، والتي لم تكن محتملة في الغرب، بحجة أن الأمم الغربية لم تعترف قط بالبلاد الشرقية⁽⁴²⁾.

أما فيما يتعلق بالبلاد التابعة لغيرها كالبحرين وغيرها من المحميات الشرقية، فقد ميز فقهاء القانون بين المحمية المتمدنة من

الطراز المعترف به في القانون الدولي، وبين "الدولة المحمية الشرقية" التي تتولى حمايتها دولة غربية. ففي الحالة الأولى تأخذ الدولة الحامية على عاتقها مهمة حماية الدولة الصغيرة أو الضعيفة، فتتعهد بتوجيه شؤونها الخارجية، دون المساس بالسيادة الداخلية طالما كانت حرية حكوماتها في التصرف تورطها في علاقات مع دولة أجنبية. أما فيما يتعلق "بالدول المحمية" الشرقية، فإن الدولة الحامية علاوة على حقها في تصريف العلاقات الخارجية فإن لها، كما صرح بذلك مؤتمر برلين في سنة 1884 - 1885، الحق في تطبيق العدل على رعايا الدول المتعدنة الأخرى، كما أن لها الحق، بناء على القرار الذي اتخذه مؤتمر بروكسل في سنة 1890، في تنظيم الإدارة والقضاء والمصالح الدينية والعسكرية في الأراضي الأفريقية التي وُضعت تحت سيادة الأمم المتعدنة أو حمايتها⁽⁴³⁾.

ومع إن المادة المتبعة عند الحكومة البريطانية فيما تمارسه من الصلاحيات في مختلف المحميات الشرقية، تختلف اختلافاً جوهرياً، فإنها تتميز عادة بميزتين: أولهما أن بريطانيا قد أبقَت على شيء من الاستقلال تختلف درجته ما بين مكان وآخر. فهو في عُمان غيره في محمية عدن. أما في عُمان فقد احتفظ السلطان بسيادته الداخلية ولم يتخل عن شيء حيوي من الحقوق الخارجية. بينما نجد ما ترك للأهالي في عدن من صلاحيات، إن كان قد ترك لهم ثمة شيء على الإطلاق، قليلاً جداً. والثانية هو أن بريطانيا لا تعتزم ضم هذه الأراضي إلى إمبراطوريتها، بل أنها قد ألفت أن الاحتفاظ بالعوامل الحاكمة أو الشيوخ القبليين لممارسة الإشراف على رعاياهم، أوفق لها من أن تأخذ على عاتقها الإشراف الكامل

على الإدارة الداخلية. ويبدو أن غرض بريطانيا الرئيسي من مد نفوذها إلى هذه المناطق كالخليج العربي وزنجبار أو جزر الملايو، هو قبل كل شيء منع الدول المنافسة لها من مد نفوذها إليها، ومن ثم تهديد مصالحها التجارية أو الإستراتيجية.

لقد استعمل العلامة "روبين" Robbin في مناقشته لوضع عدن السياسي تعبيراً يتلاءم وما أريد به أتم الملائمة. فقد أطلق على عدن وما مائلها من المحميات الأسيوية اسم "المحميات الشبيهة بالمستعمرات". فإن هذه البلدان تدار كما تدار أجزاء الإمبراطورية البريطانية. وليس ثمة ما يكاد يميزها عن المستعمرات. ثم ينتقل العلامة روبن إلى الاحتجاج بأن القانون الدولي لا يعترف إلا بالمحميات الحقيقية، لا بالمحميات الشبيهة بالمستعمرات⁽⁴⁴⁾ وما دام الأمر كذلك فليس للمحمية الشبيهة بالمستعمرة مركز دولي. ومع أن مثل هذا التعبير قد ينطوي على الجواب عما يتعلق بوضع محمية عدن، فمن المشكوك فيه أن يتسع لتحديد وضع البحرين بشيء من الدقة. طالما أشير إلى شيخ هذه البلاد في معاهدته مع بريطانيا بأنه حاكم مستقل، وقيل أن بلاده تحت الحماية البريطانية، مع أن حقوقه في السيادة في الوقت ذاته لم يقتصر الحد منها على العلاقات الخارجية.

إن لحاكم البحرين كما لحكام عُمان والكويت الإشراف التام على الإدارة الداخلية. ولو أنهم في الوقت ذاته قد اقتنعوا بقبول المشورة البريطانية. ويبدو أن المحميات الشرقية تحت سيادة التاج البريطاني الخارجية، تعامل كما لو كانت تحت الوصاية الشرعية من وجهة البريطانية الدستورية، بينما تعتبر كدول محمية من وجهة

النظر الدولية. هذا التصور الغربي للوصاية يرضي الشريعة الإسلامية من حيث اشتماله على التحرر التام من الحكم الأجنبي الذي لا تجيزه الشريعة الإسلامية إلا تحت ضغط القوة القاهرة "Force Majeure".

ويلاحظ أن هذا الإدراك يتضمن مبدأ نظام الانتداب الذي أخذت به عصبة الأمم في المادة (22) من ميثاقها ويتضمن نظام الوصاية الذي جيء به ليحل محل الانتداب في ميثاق الأمم المتحدة. وكلا النظامين يعتبران مؤقتين، وهذا ما يتلاءم وأمل المسلمين في الحرية، حينما تستطيع بلادهم الوقوف بمفردها. وعلى كل فإن مدة الحماية غير محدودة، سواء أكانت تتولى إدارتها هيئة دولية أو كانت تحت الحماية البريطانية مباشرة. فإذا ما انتهت هذه الوصاية فإن جزائر البحرين في ظل الحياة الوطنية الجديدة للبلاد الإسلامية التي حلت محل الخلافة ستكون حرة الاختيار في الانضمام إلى أي اتحاد مع جيرانها من البلاد العربية، كالجامعة العربية، أو في البقاء مستقلة. أن تركيا وهي إحدى الدول التي خلفت الخلافة العثمانية لا تستطيع المطالبة بالسيادة على البحرين لو قررت بريطانيا الانسحاب منها، لأن تركيا تخلت عن جميع حقوقها الشرعية على البلاد العربية طبقاً للمادة 16 من معاهدة لوزان المؤرخة 24 جولاى 1933.

ملحق

يشتمل هذا الملحق الذي أعدها جمعية (وعد) على ثلاثة موضوعات:

الأول: التطورات الدبلوماسية التي حدثت قبل استقلال البحرين، سواء قبول إيران باستقلال البحرين أو الجهود العربية والدولية التي أدت إلى نجاح المساعي في اعتراف إيران والمجتمع الدولي باستقلال البحرين. وذلك نقلا عن الدراسة التي أعدها الدكتور عبدالله المدني.

الثاني: الترجمة الحرفية للتقرير الذي رفعه - جوشياردى - مندوب الأمم المتحدة المكلف باستطلاع رأي الشعب البحرين بشأن تقرير المصير، وقدم التقرير كمذكرة للسكربتير العام للأمم المتحدة إلى مجلس الأمن. وهو التقرير الذي كشف عن إصرار الغالبية العظمى من الشعب البحريني في المدن والقرى باستقلال البحرين واعتبارها دولة عربية.

الثالث: نص المذكرات المتبادلة بين المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال أيرلندا ودولة البحرين حول إنهاء العلاقات التعاهدية الخاصة بينهما.

كما أرفق بالملحق صورة الأخ عبدالنبي العسكري مسئول العلاقات الخارجية في الجبهة الشعبية في البحرين وهو يسلم مذكرة للإمام الخميني، وذلك بعد انتصار الثورة الإيرانية عام 1979م، يطلب فيها اعتراف الحكومة الإيرانية الجديدة باستقلال وعروبة البحرين، وبموجبها وفق الوعد في مسعاه بتأكيد عروبة البحرين لدى القيادة الإيرانية، وذلك عندما أقر حفيد الإمام الخميني ما طالبت به الجبهة الشعبية وأعلنه أمام الملأ حينها. إن ذلك الإعلان يعني اعترافا إيرانيا صريحا بعد الثورة مباشرة، وردا منذ ذلك التاريخ على جميع التصريحات الإيرانية الباطلة.

أولاً: التطورات الدبلوماسية والسياسية التي أدت إلى استقلال البحرين وعروبته

إعداد الدكتور عبدالله المدني ♦

ظلت طهران طيلة سنوات القرن التاسع عشر تدعي بالسيادة على كامل التراب البحريني بصفة غير رسمية. لكن الإدعاء اتخذ الطابع الرسمي لأول مرة في عام 1940، حينما تقدمت الحكومة الإيرانية بشكوى في عصبة الأمم ضد حكومة موسوليني الفاشية في إيطاليا بسبب قيام الأخيرة بإرسال سرب من طائراتها المقاتلة (بقيادة الطيار إيتوري ميوتي) للإغارة على مصايف النفط في جزيرة سترة البحرينية. حيث رأت طهران في ذلك العمل اعتداء على جزء من ترابها (كما قيل في مذكرة الشكوى). وفي عام 1947 أصدرت وزارة التعليم الإيرانية تعليماتها بأن يلحق تلاميذ مختلف المراحل الدراسية بأن أرخبيل البحرين جزءاً من إيران، وبالتالي فإن سكانها هم رعايا إيرانيون. غير أن العمل الإيراني الأكثر خطورة وحماسة

♦(بتصرف) دراسة قدمها الباحث في ندوة عامة ونشرت الورقة في المواقع

الإلكترونية.

كان في عام 1957، حينما أصدر مجلس الوزراء الإيراني قرارا يقضي بضم البحرين إلى الأقاليم الإيرانية تحت اسم الإقليم الرابع عشر. بعد هذا القرار صارت السلطات الإيرانية تحتجز جوازات السفر البحرينية التابعة للمتريدين على إيران لأغراض السياحة أو زيارة الأماكن المقدسة أو الدراسة في الحوزات العلمية أو زيارة الأهل والأقارب في برفارس العربي، الأمر الذي دفع عظمة المغفور له الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة حاكم البحرين وتوابعها إلى الشكوى لدى بريطانيا التي قامت بالفعل بالاتصال مع الإيرانيين، لكن جهودها لم تؤد إلا إلى موافقة إيران على إعادة جوازات السفر إلى أصحابها لحظة مغادرتهم الأراضي الإيرانية. في هذه الأثناء كانت الصحافة الإيرانية والقوى الراديكالية القومية والشيوعية داخل إيران تضغط على الحكومة لاتخاذ المزيد من تلك الإجراءات مثل تعيين حاكم إيراني على البحرين وإيجاد تمثيل نيابي لإقليم البحرين داخل مجلسي النواب والشيوخ الإيرانيين.

واستمرت هذه القضية تؤرق مضاجع شعوب وحكومات الخليج، وتوتر علاقاتها مع حكومة إيران الشاهنشاهية إلى أن أعلنت بريطانيا في عام 1967 على لسان رئيس وزرائها العمالي "هارولد ويلسون" عزمها على الانسحاب من شرق السويس، وإنهاء معاهدات الحماية التي تربط لندن مع مشيخات الخليج، في موعد أقصاه عام 1971. هنا تكثفت الجهود العربية والدولية لإقناع طهران بالتخلي عن أطماعها في البحرين، منعا لأي توترات في بحيرة الخليج ذات الأهمية الإستراتيجية القصوى للعالم كله. وقاد هذه الجهود العاهل السعودي الراحل الملك فيصل بن عبدالعزيز آل سعود بمباركة بحرينية وخليجية

وبريطانية، ودعم من مختلف الأقطار العربية. وقد وظف العاهل السعودي في محاولاته النبيلة ما كان يربطه بنظيره الإيراني من صداقة وود واحترام تحت مظلة فكرة "التضامن الإسلامي" التي أطلقها الفيصل في منتصف الستينات لمواجهة المدين القومي واليساري في الشرق الأوسط، والتي لقيت استحسانا وتأييدا من الشاه.

ومن أجل حل قضية البحرين وديا، دعا الفيصل نظيره الإيراني للقيام بزيارة رسمية إلى الرياض، غير أن الشاه رفض الزيارة احتجاجا على زيارة قام بها إلى الرياض وقتذاك المغفور له الشيخ عيسى بن سلمان، ناهيك عن صدور بيان سعودي رسمي أكدت فيه الرياض إيمانها ودعمها لعروبة البحرين وشرعية أسرتها الحاكمة. وعليه حدث نوع من الجفاء السعودي - الإيراني، لكنه لم يطل كثيرا بسبب تدخل العاهل المغربي الراحل الملك الحسن الثاني كوسيط، الأمر الذي مهد الطريق لزيارة قام بها إلى طهران في عام 1968 الوكيل الأول لوزارة الخارجية السعودية السيد عمر السقاف كمبعوث من لدن الملك فيصل للتباحث مع الإيرانيين حول مسألة البحرين.

وعلى إثر ذلك وافق الإيرانيون أن يلتقوا للمرة الأولى مع وفد بحريني بطريقة سرية. وقد عقدت بالفعل اجتماعات سرية متقطعة في كل من لندن وجنيف في خريف عام 1968. في هذه الاجتماعات طرح الإيرانيون أمام الوفد البحريني ثلاثة خيارات لحل القضية:

■ الخيار الأول: اللجوء إلى مجلس الأمن لحل القضية وفق قرار يصدر منه، وقد اعترض البحرينيون على هذا الخيار قائلين أن رفع القضية إلى مجلس الأمن سوف يدخلها في متاهات طويلة، ويؤخر حلها، خصوصا في ظل تزايد حدة الحرب الباردة، وتمثل قطبيها الأمريكي والسوفيتي في مجلس الأمن مع امتلاكهما لحق النقض (الفيتو).

■ الخيار الثاني: رفع القضية إلى لجنة تصفية الاستعمار التابعة للأمم المتحدة، وهنا رفض الطرف البحريني هذا الخيار قائلًا أن صفة الاستعمار لا تنطبق على البحرين كي تُرفع قضيتها إلى لجنة تصفية الاستعمار، ومضيفا أن البحرين ترتبط فقط بمعاهدة حماية مع بريطانيا خولت بموجبها لحكومة لندن إدارة شئونها الدفاعية والخارجية فقط، أما بقية الشؤون فتتصرف فيها حكومة البحرين بحرية.

■ الخيار الثالث: رفع القضية إلى محكمة العدل الدولية لبت فيها كقضية قانونية مصدرها نزاع (Dispute)، وهذا المقترح الإيراني رفضته البحرين أيضا، مبررة رفضها بأنه لا يوجد نزاع بينها وبين إيران بالمفهوم المتعارف عليه لكلمة "نزاع"، وأن كل ما في الأمر أن إيران تطالب بما ليس لها حق فيه وهو السيادة على كامل أرخبيل البحرين.

في مقابل هذه الأفكار التي طرحها الجانب الإيراني طرح الوفد الإيراني مقترحا بالتماس وساطة دول صديقة للطرفين، وهو ما رفضه الإيرانيون لنتهي المحادثات دون تحقيق أي نتائج ملموسة، لكن ترك الباب مفتوحا للعودة إلى الاجتماع مرة أخرى في حال حدوث أي تطورات جديدة.

القنبلة التي تفجرت وغيرت المشهد

هنا انفجرت القنبلة التي قلبت المشهد رأسا على عقب، وفتحت آفاقا جديدة لحل سلمي وودي للقضية، وسط ترحيب خليجي وعربي وإقليمي ودولي، وإشادة عالمية بإيران. ولم تكن هذه القنبلة سوى تصريح أدلى به الشاه محمد رضا بهلوي في مؤتمر صحفي عقده في نيودلهي في يناير 1969 على إثر اختتامه لزيارة رسمية قام بها إلى الهند تلبية لدعوة من رئيسة الحكومة الهندية الراحلة السيدة "أنديرا غاندي". في هذا التصريح المثير والصادر لأول مرة من أكبر صانع قرار في طهران، قال الشاه: "إن الوقت قد حان لكي يخرج الإنجليز من المنطقة، وأن يكون انسحابهم انسحابا أساسيا وواقعيًا، ومن ناحية أخرى فإن إيران لن تلجأ إلى استخدام القوة لفرض ما تريد على شعب البحرين، وإنما سوف تترك لهم حق تقرير مصيرهم". وقد استخدم الشاه هنا عبارة self-determinate التي تشمل ضمنا مبدأ حق تقرير المصير عبر الاستفتاء الشعبي. ويقال في هذا السياق إن السيدة غاندي بذلت جهودها لدفع الشاه إلى اتخاذ هذا القرار، وذلك انطلاقا من مصلحة بلادها، وتخوفها من حدوث نزاع مسلح في الخليج سوف يؤثر

حتما على تجارتها مع العالم، ووارداتها النفطية من منطقة الخليج، ناهيك عن تأثيرها السلبي على أرزاق العاملين الهنود في المنطقة.

تصريح الشاه غير المسبوق، واستمرار السعودية والكويت وبريطانيا في بذل جهودها والضغط باتجاه إيجاد حل ودي لقضية البحرين قبل 31 ديسمبر 1971 ، أثمر عن موافقة إيران على العودة للتفاوض مع الطرف البحريني. فعقدت محادثات جديدة في النصف الثاني من عام 1969 في لندن وجنيف. في هذه المحادثات بدا الإيرانيون أكثر ميلا للموافقة على فكرة آلية المساعي الحميدة، لكنهم أصروا على أن يقوم بها الأمين العام للأمم المتحدة (أو من يفوضه للقيام بهذه المهمة) بالطريقة التي يمكن أن تؤدي إلى أفضل النتائج. كما أصروا أن تكون طبيعتها وشروطها وإجراءاتها غير مكتوبة (ربما بقصد التنصل من الفكرة وتبعاتها إذا ما لم توافق أهواءهم). وبينما كان هذا هو الشغل الشاغل للوفد الإيراني، كان الوفد البحريني يكافح من أجل ألا تتضمن آلية المساعي الحميدة أو تتطرق إلى موضوع الاستفتاء، وأن يقتصر الأمر على بعثة أممية لتقصي الحقائق حول رغبات شعب البحرين أو ما يعرف بالإنجليزية ب:

FINDING MISSION FACT

أما الأمين العام للأمم المتحدة فكان مشغولا بضمان تلقيه رسالتين مكتوبتين واضحتين من حكومة إيران (باعتبارها الطلب المدعي)، وحكومة المملكة المتحدة (باعتبارها تتوب عن البحرين في إدارة أمورها الخارجية)، تطلبان منه فيهما القيام بمساعيه الحميدة حول قضية البحرين، واستعدادهما لقبول ما يتم التوصل إليه.

في نهاية المطاف وافق الإيرانيون أن يجتمع وفد منهم مع وفد بحريني بحضور ممثلين عن الأمم المتحدة والمملكة المتحدة لبحث التفاصيل الإجرائية لتطبيق آلية المساعي الحميدة في حالة البحرين. وعليه عقد اجتماع في قصر الأمم في جنيف في 31 ديسمبر 1970 حضره وفد إيراني رفيع ووفد بحريني مكون من أربع شخصيات، ووفد أممي برئاسة الأمين العام المساعد الأمريكي رالف باننش وعضوية مدير مكتب الأمم المتحدة في جنيف الدبلوماسي الإيطالي الرفيع "فيتوريو وينسبير جيوشياردي". كما حضر الاجتماع الدبلوماسي البريطاني الرفيع السير "جيفري آرثر" الذي صار لاحقا آخر مقيم سياسي بريطاني في منطقة الخليج، ما بين عامي 1970 و1971. وقد أثمر الاجتماع عن مذكرة إجرائية من خمس مواد حددت طريقة عمل بعثة المساعي الحميدة.

وهكذا أطلق الأمين العام للأمم المتحدة السيد يوثانت في مارس 1970 إعلانا رسميا جاء فيه:

- إنه وافق على بذل مساعيه الحميدة في الموضوع المتعلق بوضعية البحرين، بعد تلقيه رسالة من إيران بهذا الخصوص في 9 مارس 1970، وتلقيه رسالة مماثلة من حكومة المملكة المتحدة بتاريخ 20 مارس 1970.
- إنه، بعد التشاور، قرر تسمية السيد "فيتوريو وينسبير جيوشياردي" (Vittorio Winspeare Guicciardi) الأمين العام المساعد، والمدير العام لمكتب الأمم المتحدة في جنيف، كمبعوث شخصي له للتأكد من رغبات

شعب البحرين وفقا للصلاحيات المتفق عليها والتي وجدت قبولاً كاملاً من الأطراف المعنية.

- وبأنه أبلغ من قبل السيد جيوشياردي بموافقته على قيادة بعثة تقصي الحقائق إلى البحرين، وبأنه سوف يغادر إلى البحرين في تاريخ مبكر، وسيبذل كل ما في استطاعته لأداء مهمته بشفافية وحياد.
- وإنه تم الاتفاق على أن تتحمل الأطراف المعنية كافة نفقات بعثة المساعي الحميدة.
- وبأن طبيعة مهام السيد جيوشياردي وفريقه في البحرين سوف تقتصر على موضوع حصري واحد هو معرفة رغبات وتطلعات شعب البحرين حول مستقبل بلادهم القانوني.

عمل ممثل الأمين العام في البحرين ونتائج مساعيه الحميدة

وهكذا وصل جيوشياردي (1912-1995) وهو دبلوماسي إيطالي مرموق ومشهود له بالكفاءة والنزاهة والحرفية إلى المنامة في صبيحة 30 مارس 1970 على رأس بعثة من خمسة موظفين دوليين لبدء مهمة لتقصي الحقائق (وليس لإجراء عملية استفتاء). ذلك أن القيادة البحرينية اعترضت على مبدأ الاستفتاء كونه يعني ضمناً التشكيك في عروبة بلادها). وقد مهدت حكومة البحرين لمهمة "جيوشياردي" بإصدار بيان نشرته وسائل الإعلام المحلية كي يكون

الجميع على بيّنة من أسبابها وأهدافها ومراميتها. ومما جاء في هذا البيان الذي قرأه من الإذاعة الدكتور محمد جابر الأنصاري (المستشار الحالي لجلالة الملك المفدى للشئون الثقافية والعلمية):

إن الموقف الإيراني تجاه البحرين من الأمور التي يجب معالجتها جذرياً، ليس باعتباره مسألة تخص البلدين فحسب بل لضمان مستقبل دول المنطقة كلها.

لذلك فقد قرّر العزم على أن تعالج هذه المسألة بروح من الحزم والتصميم وفي جو مشبع بالصدّاقة وحسن الجوار بين مختلف بلدان الخليج شرقه وغربه، ونحن نؤمن بأن حقيقة كون البحرين بلداً عربياً له كيانه وشخصيته من المسلمات البديهيّة المنبثقة من أعماق مشاعر أبناء البحرين، والمسندة إلى أصدق دلائل التاريخ والواقع مما لا يترك مجالاً لأيّ إدعاء، وهو ما لا تقره، ولا تعترف به إيران بأي شكل من الأشكال. غير أننا ارتأينا على ضوء المصلحة العليا، وورغبة منا في حل الخلافات بروح الاتفاق في هذه المنطقة، أن نعلن هذه الحقيقة عن بلدنا على العالم أجمع عن طريق هيئة الأمم المتحدة. هذه المنظمة الدولية التي تحترم سلطتها ورأيها جميع الدول المحبة للعدل والسلام في العالم.

وعليه فقد وافقنا على أن يقوم سيادة الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة، المستريوثانت، بإرسال ممثل شخصي إلى البحرين لتقصي الحقائق، والتعرف إلى رأي شعب البحرين في هذا الأمر، ونحن على يقين من الرأي الذي سيقوله شعب البحرين بهذا الخصوص، هذا الرأي الذي سيسجله بدقة الممثل الشخصي في تقريره إلى الأمين العام الذي سيرفع التقرير بدوره إلى مجلس الأمن الدولي للتصديق عليه

كوثيقة دولية معترف بها من سائر الأطراف بحيث تضع حداً نهائياً للخلاف.

ولقد قبلنا بهذا الإجراء لأنه قبل كل شيء لا يمس سيادتنا ولا كرامتنا كبلد مستقل، ولا يعني اعترافاً منا بالإدعاء الإيراني، ولكي نبرهن - في الوقت ذاته - على صدق نوايانا في مجال التعاون المخلص مع دول منطقتنا كلها. ونحن على ثقة أن هذا الإجراء الدولي الذي وافقت عليه جميع الأطراف المعنية، ورحبت به جميع الدول العربية، ستقبل الحكومة الإيرانية بنتائجها وسيكون ذلك فاتحة عهد جديد من الصداقة والتعاون البناء مع الجارة المسلمة إيران، لا لخير شعبينا المسلمين الصديقين المجاورين فحسب بل لصالح أمن منطقتنا ورخائها ونمو العلاقات".

أنهى "جيوشياردي" مهمته في 18 إبريل 1970، بعد أن جال مع مساعديه بحرية في مدن البحرين وقراها وجزرها، وقابل فعالياتها السياسية والتجارية والثقافية والمهنية، وزار مقر أنديتها وجمعياتها ومؤسساتها المدنية، مسجلاً بأمانة وشفافية وحياد كل ما رأى وسمع. وفي 30 إبريل 1970 قدم تقريراً شاملاً امتاز بالحرفية والمهنية العالية إلى "يوثانت".

وفي 11 مايو 1970 تم عرض التقرير على جلسة مجلس الأمن الدولي رقم 1536. وفي هذه الجلسة التي تميزت بحضور كافة الأعضاء (الدائمون وغير الدائمين) وتصويتهم دون أن يتمتع أحدهم عن التصويت، وعدم طلب أي عضو الحديث قبل عملية التصويت، إضافة إلى حضور عدة كدول مراقبة لا يحق لها التصويت مثل باكستان

كممثلة عن المجموعة الإسلامية، وإسبانيا كممثلة عن المجموعة الأوروبية، وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية كممثلة عن المجموعة العربية .. في هذا الاجتماع المميز أقر أعضاء المجلس بالإجماع ما جاء في تقرير جيوشياردي، وأصدروا وفقه القرار رقم 278 ليصبح ذلك القرار وثيقة دولية حاسمة وقاطعة بعروية البحرين وسيادتها. أما ما يردده رموز النظام الإيراني الحالي من أن النظام الذي صادق على قرار مجلس الأمن، وبالتالي تخلى عن البحرين، لم يكن نظاما ممثلا للشعب الإيراني، فهو ليس سوى لغو وشغب وحماسة واستهتار بالقانون الدولي، ذلك أنه لو ترك لكل نظام أن يتصل مما صادق عليه سلفه لشاعت الفوضى في العلاقات الدولية.

لم تجد حكومة الشاه محمد رضا بهلوي بعد صدور قرار مجلس الأمن رقم 278 بالإجماع مفرًا من القبول به، وإرساله إلى جمعيتها الوطنية (مجلس شوراي ملي) ومجلس شيوخها (مجلس سينا) للمصادقة، وهو ما تم بالفعل في 14 و18 من مايو 1970 على التوالي.

وبناء على ما تقدم، فإن التحفظات التي عبر عنها بعض الدول في جلسة مجلس الأمن رقم 1536 المنعقدة في 11 مايو 1970 لمناقشة تقرير رئيس بعثة تقصي الحقائق الأممية إلى البحرين والمصادقة عليها مردود عليها، خاصة وأنها جاءت بعد أن صوتت تلك الدول بالموافقة على التقرير، وليس قبله.

لم تكن تلك التحفظات منسوبة على ما انتهى إليه التقرير من توصيات، وإنما على الإجراءات التي اتبعتها الأمين العام، وخاصة لجهة عدم حصوله على تفويض مسبق من مجلس الأمن بشأن إرسال بعثة لتقصي الحقائق إلى البحرين. وحتى في هذه الجزئية، لم يكن هناك

مسوغ للحفاظ بعدما صارت تلك الأمور من الأعراف الراسخة في عمل الأمم المتحدة على نحو ما شرحناه آنفاً ، بل على نحو ما شرحه الأمين العام السيد يوثانت نفسه في رده على المتحفظين.

ثانياً "الترجمة الحرفية للتقرير الذي رفعه جوشياردي ممثل الأمم المتحدة

مذكرة السكرتير العام للأمم المتحدة إلى مجلس الأمن

1 - يشير الأمين العام إلى بيانه لمجلس الأمن المؤرخ في 28 مارس 1970 (س/9726) فيما يتعلق للقيام بمهامه في قضية البحرين أنه لمن دواعي السرور أن يعتبر أعضاء المجلس أن مهام عمله المكلف بها قام بها ممثله الشخصي السيد فيتوريو والسير جوشياردي الذي كان في البحرين لتأكيد رغبة شعب البحرين وفقاً لطلب الحكومة الإيرانية والمملكة المتحدة وأنه قد أتم عمله وقدم تقريره للسكرتير العام.

2 - هذا التقرير بنصه الحرفي كما قدم للسكرتير العام من السيد ولسيير يرفع بطيه إلى مجلس الأمن كما نصت عليه شروط الاتفاق بين الطرفين المعنيين.

3 - وتجدر الإشارة حسب ما يتذكر أعضاء المجلس أنه في نص إعلان هذه المهمة حسب ما جاء في بيان السكرتير العام بتاريخ 28 مارس الذي نص على أنه "على الممثل الشخصي للسكرتير العام أن

يرفع نتائج مهمته في شكل تقرير إلى السكرتير العام، الذي بالتالي وكما أتفق عليه مع الأطراف المعنية بنقلها إلى مجلس الأمن لبحثها والمصادقة عليها أو بكلمات أدق، نصت رسالة الممثل الدائم لإيران المرسلة للسكرتير العام بتاريخ 9 مارس على أنه: حكومتي مستعدة لقبول نتائج بحوث السكرتير العام بعد المصادقة عليها من قبل مجلس الأمن لمنظمة الأمم المتحدة.

وكذلك كتب الممثل الدائم للمملكة المتحدة في رسالته بتاريخ 20 مارس إلى السكرتير العام:

"حكومة المملكة المتحدة أيضاً توضح أنه حسب استعداد إمبراطورية حكومة إيران قبولها لنتائج استفسارات السكرتير العام في هذا الموضوع بعد مصادقة مجلس الأمن لمنظمة الأمم المتحدة أكد أن حكومة المملكة المتحدة كذلك مستعدة لقبول نتائج استفساركم".

4 - وبتقديم هذا التقرير تكون مسؤوليات السكرتير العام في القيام بمهام عمله فيما يتعلق بالبحرين منتهية.

5 - وزعت نسخ من تقرير الممثل الشخصي للسكرتير العام إلى الممثلين الدائمين لإيران والمملكة المتحدة للإطلاع.

6 - وتجدر الإشارة به في هذا البيان أولاً إلى ما تستحقه حكومتنا إيران والمملكة المتحدة من الحمد لمبادرتها بالثقة التي أولياها للأمم المتحدة بطلبهما. كما جاء في الميثاق، حل سلمي للخلاف وأود أن

أشكرهما كذلك للتعاون المستمر وللتأدب الذي شمالاً به السكرتير العام وممثله في هذه العملية. وأود كذلك أن أعبّر عن شكري للتعاون الرفيع الذي قوبل به السيد ولسيير وأعضاء بعثته في البحرين. وأخيراً أود أن أذكر مزيد امتناني ومديحي للممثل الشخصي السيد ولسيير في أداء مسؤولياته الحساسة بتعقل ومهارة فائقتين.

7 - ومن المفهوم أنه يترتب على حسب رغبة الأطراف المعنية أن أقوم قريباً بعرض القضية رسمياً على المجلس لبحثها.

تقرير الممثل الشخصي للسكرتير العام القائم بمهام عمله في

البحرين

1 - بتاريخ 20 مارس 1970 عينتني كممثلك الشخصي لتنفيذ ما أسند لمكتبكم للنظر في تأكيد رغبة شعب البحرين فيما يتعلق بمستقبله.

2 - لقد أخبرتني أنك قبلت القيام بهذه المهمة برغبة حكومة إيران وموافقة حكومة المملكة المتحدة.

3 - شروط التعيين كما أتفق عليها الأطراف المعنية هي كما يلي:
"التفاتاً إلى المشكلة الناتجة من اختلاف وجهات نظر الأطراف المعنية حول مستقبل البحرين والحاجة إلى إيجاد حل لهذه المشكلة لخلق جو من الهدوء والاستقرار والصدقة في جميع أرجاء المنطقة بطلب الأطراف

المعنيون من السكرتير العام للأمم المتحدة أن يبعث بممثل شخصي للتأكيد من رغبات شعب البحرين.

حسب تعليماتكم فإن دليلي الرئيسي بنود المراجع هذه مع الأخذ بعين الاعتبار دائماً مبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة.

4 - ولقد أوضحت لي كذلك إن الأطراف المعنيين قبلوا الاعتماد كلياً على رأيك فيما يتعلق بالطريقة التي تنتهجها لأداء هذه المهمة.

5 - ثم أمرتني التوجه إلى البحرين والبحث عن المعلومات، والقيام بالتحقيقات والمشاورات مع شعب البحرين وقادة المنظمات، الجمعيات والمؤسسات والفرق، المواطنين العاديين والأشخاص الآخرين حسب ما يكون في رأيي نافعاً لأداء مهمتي ولقد أعطيت لهذا الغرض قائمة أعدت لكم للجمعيات والمؤسسات في البحرين لانتخاب ما يكون منها ممثلاً أحسن تمثيل مختلف الآراء لشعب البحرين.

6 - ولقد أخبرتني أنه أعطى لك الضمان إنه بإمكانني كاملاً الوصول إلى جميع الأشخاص الذين قد أرغب في مقابلتهم وكذلك يكون الوصول إلى ميسراً للجميع وأن تتاح الفرصة لي للقيام بالمشاورات بإنفراد وبسرية وأن لا يتعرض أحد لسوء نتيجة مقابلته لي.

7 - وأخيراً طلب مني إعداد وتقديم تقرير لكم محتويماً نتائج مهمتي ثم يرفع هذا التقرير لمجلس الأمن.

8 - قبل السفر جمعت للتداول في جنيف المساعدين الخمسة الذين عينوا لمساعدتي في هذه المهمة ف.ت. ليو السكرتير الإداري، أراك جنسن الموظف السياسي، ج. خوري موظف العلاقات العامة ومترجم، أز تولي المساعد الإداري، ال. تومتسول ضابط الأمن.

وتركت جنيف مجموعة متقدمة برئاسة السكرتير الإداري للوصول إلى البحرين في تاريخ 29 مارس للقيام ببعض الترتيبات الأولية. وصلت أنا بعد أربع وعشرون ساعة بتاريخ 30 مارس وبعد إتمام مهمتي رجعت إلى جنيف في 18 من أبريل وبقى أربعة من الأعضاء المساعدين لي يومين آخرين لاستلام وسائل الإعلام وإنهاء المعاملات الإدارية المهمة.

9 - وأود أن أعبر عن تقديري للتعاون الذي حصلت عليه من جميع الأطراف خلال مهمتي. بعد ما يقارب من الثلاث أسابيع من الاتصالات المتواصلة أحسن انطباعاتي كانت من سماحة ووقار شعب البحرين طيلة المدة التي قضيتها هناك.

10 - كما ذكر في بنود المراجع المهمة المسندة لي تبدأ بسبب اختلاف الرأي بين حكومة إيران وحكومة المملكة المتحدة حول وضع البحرين وحيث أن مهمتي لا تشمل تقرير أو بحث هذا الاختلاف فإنه يكفي ذكر موقف الحكومتين. لقد ذكر موقف الحكومتين في مناسبات عديدة مثلاً أقرأ الرسائل المرسلة إلى السكرتير العام لعصبة الأمم من قبل الحكومة الإيرانية بتاريخ 2 أغسطس 1928 (السجلات الرسمية لعصبة الأمم) سبتمبر 1928 الصفحات (1260 - 1313) ومن قبل الحكومة البريطانية بتاريخ 18 فبراير 1929 (نفس السجلات مايو 1929 الصفحات 710 - 712).

11 - بالنظر إلى حكومة إيران فإن البحرين هي جزء من إيران وأن الحماية التي زعمتها بريطانيا لأكثر من قرن على هذه الجزر منع إيران من ممارسة حقها الشرعي في هذه الجزر. وقدم مشروع قانون لجعل البحرين الإقليم الرابع عشر عام 1957

وبالتالي فإن حكومة إيران لا تعترف بالسلطات الحاكمة في البحرين.

12 - وبالنظر إلى حكومة المملكة المتحدة فإن البحرين "دولة ذات سيادة دخلت مع حكومة المملكة المتحدة في علاقات ومعاهدات خاصة. علاقات المعاهدات الخاصة هذه ترجع إلى المعاهدات الرسمية سنة 1820، -، 1856، 1961. واتفاقات -، 1892 المنحصرة بين حكومة صاحب الجلالة وحاكم البحرين ومن سنة 1820 اعتبرت حكومة المملكة المتحدة البحرين مشيخة مستقلة كانت تعترف بسلطة حكامها.

13 - وتجدر الإشارة إلى أن نذكر أن البحرين قبلت كعضو مشارك في منظمات الأمم المتحدة التربوية والعلمية والثقافية في 26 من أكتوبر 1966. اليونسكو ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في نوفمبر 1967. ومنظمة الصحة العالمية في 8 مايو 1968.

14 - وقبل عرض مراحل نشاط الوفد أنه من الأهمية بيان بعض خصائص جغرافية سكان واقتصاد البحرين.

15 - البحرين أرخبيل يحتوي على أكثر من ثلاثين جزيرة بعضها صغير وبعضها صغير جداً واقعة في وسط الخليج على بعد ما يقرب من خمسة عشر ميلاً في أقرب نقطة إلى المملكة العربية السعودية وعلى بعد ثمانية عشر ميلاً من رأس شبه جزيرة قطر وما يقرب 150 ميلاً من ساحل إيران. خمس من هذه الجزر مسكونة ويقطن ما يقرب من أغلبية السكان ثلاث جزر والجزيرتين

الباقيتين جزيرة النبي صالح يسكنها أفراد قلائل وجزيرة جدة تستعمل لإقامة السجناء.

والجزيرتين الأخيرتين، المحرق وسترة متصلتين بالمنامة بممر وجسر وتكون الجزر الثلاث مجتمعة مساحة تقارب 226 ميلاً مربعاً.

16 - المناخ جاف جداً ومعدل سقوط الأمطار أقل من الثلاث بوصات في السنة ولكن تكثر ينابيع المياه العذبة في القسم الشمالي من البحرين ومناطق سواحل المحرق وسترة. وفي هذه المناطق يقطن ويعيش السكان. وبقية المناطق أكثرها صحراوي وخالي من السكان. وبالتالي فإن أهم المراكز والمدن والقرى الداخلية تقع على بعد عشرة أميال من مكاتب البعثة في المنامة. وأكثرها بعداً قرية صيد السمك جو على بعد أقل بقليل من العشرين ميلاً. طرق المواصلات سهلت الوصول إلى ومن أكثر المناطق المأهولة بالسكان ولم تكن أي منها صعبة الوصول وهذا سهل عمل البعثة كثيراً.

17 - ازداد عدد السكان بصورة ملحوظة في السنوات الأخيرة، ففي الفترة ما بين 1941 حين أجرى أول إحصاء و1965 في آخر إحصاء، قفز من 89,970 إلى (182,203) وفي أواسط 1980 تقدر سلطات التخطيط السكان بـ (300,000) وبهذا المعدل في الزيادة، فإن البحرين يقدر عدد سكانها بـ (300,000) وبهذا المعدل في الزيادة، فإن البحرين يقدر عدد سكانها بـ (200,000) الوقت الحاضر.

18 - لقد بين إحصاء عام 1965 إن معدل سن البحريني هو (25,7) سنة نسبة (69,4) في المائة من جميع السكان. أصغر سنًا من (20) سنة . السكان الحاليون الذين تزيد أعمارهم عن (21) يقدرون بما يقرب (33,000) من الرجال و (32,000) من النساء (المواطنین البحرینیین) وتجدر الإشارة إلى أن كلاً من التعليم الابتدائي والثانوي مجاني في جميع مناطق البحرين. وحسب آخر إحصاء إن المسجلين في المدارس سنة 1965 كان (87) في المائة للأولاد و(75) في المائة للبنات، ممن تتراوح أعمارهم بين 7 - 15 سنة وازداد في السنوات الأخيرة وهذا يمكن أن يكون دلالة ذات أهمية في التطور الثقافي في البحرين والذاتية الوطنية.

19 - أن العدد (182.203) للسكان للإحصاء الذي جرى عام 1965 اشتمل على (143,814)(79 في المائة) صنفوا كبحرینیین الباقي (الأجانب) كانوا من العمانيين بنسبة 69 في المائة والإيرانيين (7,223 أو 4 في المائة) الهنود (5383 أو 3 في المائة) الباكستانيين (3932 أو 2,2 في المائة) وجنسيات أخرى (9233 أو 5 في المائة).

20 - ولقد اشتركت عدة سلالات في تكوين شعب البحرين ومن المعترف به عامة أن غالبية البحرینیین هم من أصل عربي ولكن الكثير منهم ينحدر من سلالات عابرة (إيرانيين، هنود، باكستانيين، أفريقيين وغيرهم) الذين سكنوا البحرين واندمجوا مع السكان. أغلبية سكان البحرين من المسلمين النصف ينتمون إلى المذهب الشيعي والباقي ما عدا قلائل ينتمون إلى المذهب السني.

21 - لقد اشتهرت البحرين من مدة طويلة كمركز تجاري ويمر بها فئات عابرة كثيرة ولقد تكون من هذا اتجاه نحو

الاندماج بين السكان المحليين بما في ذلك الزواج المتبادل الذي كان سهلاً بالنسبة للبحرينيين من أصل إيراني بسبب اتفاق العقيدة الدينية في الإسلام. لذا كان من الصعب تحديد البحرينيين من إيراني أو تقدير عددهم، المصادر الأكثر اطلاعاً في هذا الأمر يقدرون عددهم من (7,000) شخص إلى غاية (15,000) الذين يمكن تمييزهم بثقافتهم خاصة باستعمالهم اللغة الفارسية للتحدث في بيوتهم.

22 - كان للبحرين دائماً صلات تجارية كبيرة ويتضح هذا في الأرقام الرسمية للواردات والصادرات في سنة 1969 بلغ مجموع الواردات (57,939,00) دينار بحريني (الدينار البحريني يساوي (2,10) دولار أمريكي، الواردات من المملكة المتحدة (24,6) في المائة) اليابان (14,3) في المائة) الولايات المتحدة الأمريكية (10,7) في المائة) الصين (6,6) في المائة) الهند (4,9) في المائة) ألمانيا (الجمهورية الفدرالية) (4,1) في المائة) باكستان (3,9) في المائة) هونج كونج (3,9) في المائة) هولندا (2,9) في المائة) إيطاليا (2,2) في المائة) فرنسا (1,6) في المائة) إيران (1,6) في المائة) العراق (1,1) في المائة) بلدان أخرى (17,17) في المائة)، الصادرات الترانزيت (من غير الزيت) بلغ مجموعها (19,874,00) دينار بحريني صدرت إلى المملكة السعودية (49,9) في المائة) قطر (11,6) في المائة) الكويت (8,7) في المائة) دبي (6,3) في المائة) أبو ظبي (4,9) في المائة) إيران (3,3) في المائة) اليابان (2,4) في المائة) الولايات المتحدة الأمريكية (1,7) في المائة) مسقط (1,7) في المائة) تزويد السفن (6,1) في المائة) وغيرها (3,2) في المائة).

23 - ولقد تأثر اقتصاد البحرين كثيراً باكتشاف النفط في أوائل 1930 كمية النفط المكتشفة لا تعادل الكميات الموجودة في بلاد الخليج المجاورة وقدر الإنتاج في 1969 بـ (8,3) مليون طن، ومصنع التكرير الذي بني قبل الحرب العالمية يتسع (250,000) برميل يومياً يقوم أيضاً بتصفية الزيت الخام الذي يمر في أنابيب تحت البحر من المملكة السعودية. ومن التطورات الحديثة إنشاء مصنع الومنيوم وحين يتم بناء هذا المصنع يقدر إنتاجه (90,000) طن من ألمنيوم سنوياً وسيستفيد من بئر الغاز الطبيعي.

"نشاط البعثة"

24 - حين وصلت المطار أدليت ببيان شارحاً طبيعة ومجال عمل البعثة أشرت فيه إلى بنود المراجع التي سأعمل طبق هديها وبينت للجميع أنني أنوي الاجتماع والمشاورة مع شعب البحرين: المنظمات، الجمعيات والمؤسسات والجماعات بالإضافة إلى المواطنين وغيرهم حسب ما تقتضيه الحاجة.

25 - وأضفت إن الجميع يمكنهم مقابلة البعثة وأنهم يمكنهم (التعبير عن آرائهم حول هذه المسألة بحرية وبانفراد وسرية).

وأعلنت أن مكتبنا سيفتح في المنامة وسيقوم أعضاء البعثة بتنظيم المقابلة بحرية للجميع وبطريقة منظمة.

26 - وأخيراً أخبرت الجميع أنه حتى أتمكن من أداء المهمة على خير وجه سوف أنتهز جميع الفرص لمقابلة السكان في المراكز البعيدة وختمت كلامي مؤكداً أن البعثة مهتمة برغبات شعب البحرين حول المسألة التي يجري بحثها.

27 - وأذيع هذا التقرير كاملاً وبإيجاز في نفس اليوم ونشر في الصحف المحلية كاملاً في اليوم التالي، وبعد مرور أسبوع أعدت خلال وسائل الإعلام تأكيدي واستعدادي لمقابلة أي شخص يرغب في ذلك على انفراد وبطريقة سرية.

28 - وبدأت المشاورات مع الجماعات مساء وصولي. القائمة الأصلية المحتوية على المنظمات والمؤسسات وسعت لتشمل أندية وجماعات مهنية حسب أحسن ما وصل إليه علمي. احتوت القائمة النهائية جميع الاتحادات والجماعات المنظمة في البحرين "راجع الملحق" وقررت عدم الانتخاب بل مقابلة جميع ممثلي المنظمات المدونة لأن الممثلين أنفسهم مثل المنظمات التي يمثلونها يعطون أوسع فكرة في السن، النقاط، المكانة والتوزيع الجغرافي.

29 - هذه الجماعات والمنظمات يمكن تقسيمها إلى الفئات التالية: زعماء الدين ومجالس البلديات واللجان الإدارية الأخرى والجمعيات الخيرية والنوادي ومراكز الطوائف الأخرى، بالإضافة إلى الفرق المهنية والرياضية وجمعيات التسلية.

30 - هناك ستة مجالس بلدية في البحرين (المنامة، المحرق، الحد، الرفاع، جد حفص وستره). وأعضائها بعضهم منتخبون وبعضهم معينون، ويشترك مع مجالس البلديات عدة من المجالس واللجان المسؤولة عن قطاعات معينة (الزراعة والمياه، التعليم، الصحة، تزويد الماء، الشؤون القروية وأموال القاصرين) والتي ينتخب أعضائها من البلديات المختلفة.

- 31 - الأغلبية العظمى لشعب البحرين من المسلمين وزعماء الدين الذين تمت مقابلتهم يمثلون الطائفتين السنية والشيوعية. ومجالس الأوقاف السنية والشيوعية ومؤسسات خيرية ذات صفة دينية.
- 32 - بالإضافة هناك منظمات عدة هدفها الرئيسي الأعمال الاجتماعية وتشمل جمعية الهلال الأحمر والمنظمات النسائية.
- 33 - وتجدر الإشارة إلى ظاهرة النوادي المنتشرة في أنحاء الجزيرة في المناطق المدنية والقروية وأكثرها تضم أعضاء من جميع الفئات وتعمل كمراكز تجمع لنشاط السكان.
- 34 - وتتركز العضوية على الشباب وتشجع النوادي الرياضية وكذلك الأوجه الثقافية والاجتماعية تحظى بنفس الاهتمام وتشمل هذه رغبة ملحة لمحو الأمية وتنشيط عمل المناطق لتحسين الأوضاع الاجتماعية، وفي هذا المجال يصبح النادي مركز مبادرة للأحياء وممثل النادي يتكلم باسم الحي أو القرية للتداول مع السلطات.
- 35 - وهناك أيضاً - خاصة في المدن - نوادي وجمعيات تعمل لحساب فئات ذات هوايات خاصة، مثال ذلك الألعاب الرياضية، الموسيقى، الجمعيات الثقافية والمهنية.
- 36 - ولقد حضر ممثلون ما لا يقل عن ثلاثة أشخاص لكل منظمة ليس فقط من المدن الرئيسية مثل المنامة والمحرق بل أيضاً القرى البعيدة والمراكز المنتشرة في الجزيرة. بالإضافة إلى الأحياء الكثيرة والمناطق السكنية التي تقع في نطاق بلدي المنامة والمحرق. أقبل السكان من المراكز والقرى الآتية فيما يلي:

عالي، بني جمرة، باربار، البديع، الديه، الدير، الدراز، دار كليب، الحد، مدينة عيسى، جزيرة النبي صالح، جد حفص، الجفير، كرزكان، الخميس، سنابس، شهركان، سترة، توبلي، الزلاق، المعامير، المالكية، المنامة، المحرق، نويدرات، قلالي، الرفاع، سماهيج. وفي كل حالة أكدوا لي أنهم قاموا باجتماعات وتشاوروا وحصلوا على توصيات من مجموع أعضاء منظماتهم.

37 - ولسد بعض الثغرات القليلة الباقية في تغطية جميع مرافق السكان في البحرين قمت بزيارة قرى عسكر، وجو والجسرة، وفي كل منها قابلت المختار (رئيس القرية) أو ممثله واجتمعت إلى عدد من السكان.

38 - وقررت كذلك زيارة بعض المنظمات التي حضر ممثلوها لمقابلي للتأكد تماماً من الآراء التي حملوها هي بالفعل مطابقة لجميع الأعضاء، وشملت هذه الزيارات مجلسي بلديتي المنامة وسترة وغرفة تجارة وصناعة البحرين والنوادي المهمة، ولقد دعيت لإلقاء كلمة في نادي البحرين الروتاري، وسنحت لي فرصة مقابلة أشخاص بحرينيين كثيرين من شتى دروب الحياة.

39 - وكما تم إعلانه حين وصولي وأعيد مرات في جميع وسائل الإعلام المحلية أحيط السكان علماً لاستغلال حقهم لإبداء رأيهم بحرية لأعضاء البيعة، وقد تمت مقابلة البعض بموعد مسبق في الأيام القليلة الأولى، ولكن الأغلبية جاءت بعد نشر الإعلان مرة ثانية، وعين لذلك أسبوعاً آخر لمقابلتهم، وفي الحالات التي أشتبته فيها أطلب منهم إثبات جنسيتهم البحرينية، وسجلت أسماء المتقدمين فقط بمحض اختيارهم وطلب من الجميع بيان أعمارهم.

الحرف التي ينتمون إليها ومكان إقامتهم. لقد جاؤوا من شتى المناطق ودروب الحياة والكثير منهم قال أنهم لا يتحدثون عن أنفسهم بل وكذلك عن عائلاتهم وأصدقائهم وزملائهم.

40 - وعند كل مقابلة كانت بنود المراجع تقرأ وتفسر وتشرح بكاملها كلما دعت الحاجة ذلك، والأسئلة المعطاة كانت تصاغ كلية لتتسجم مع بنود المراجع وحصص الوقت الكافي للإجابة.

41 - وحين تتشعب الإجابات إلى مواضيع ذات أهمية بالنسبة للبحرين أو إلى قضايا داخلية أو خاصة لم يكن معها توجيه الحديث مرة أخرى إلى موضوع البحث. وكانت البشاشة وتآدب السكان عاملاً مهماً في تيسير المقابلات وجعلها سهلة ومنظمة، قمت بجميع المشاورات شخصياً بمساعدة مترجم البعثة وزملائي الآخرين.

(النتائج)

42 - جميع الإجابات التي حصلنا عليها من المواطنين بجميع وسائل الاستفسار تقريباً تتلخص فيما يلي:

أولاً: لقد شكروا وأظهروا تقديرهم للحكومات المعنية لطلبها من السكرتير العام للقيام بهذه المهمة وكانت جلية في أملها أن تنقش غيوم مطالبة إيران إلى الأبد، ولم يصاحب هذا أدنى معاداة أو خصومه تجاه إيران بل على العكس من ذلك اعتبرت بنود المراجع كأساس لبلوغ مراتب جديدة من الطمأنينة والاستقرار وللصداقة في المنطقة، وحين تتم تسوية مسألة المطالبة يمكن تنمية علاقات ودية مع جميع دول الخليج بما في ذلك إيران.

ثانياً: البحرينيون الذين قابلتهم كانوا متفقين تقريباً في طلبهم دولة مستقلة ذات سيادة وأغليبتهم أرادوا هذه الدولة أن تكون عربية.

43 - وقد لمست بعض الأفكار التي تقع على الهامش بالنسبة لأغلبية الآراء في مقابلاتي مع الأفراد ولم يكن أي منها ليمثل وجهة نظر مشتركة. لقد سمعت بعض الأصوات تطالب بإنشاء علاقات خاصة مع إيران من غير التطرق إلى مطالبة إيران بالبحرين كوسيلة للحفاظ على استقلال البحرين وحمايتها، وطلب آخرون لنفس السبب بقاء العلاقات الخاصة الحالية مع المملكة المتحدة، وطلب بعض الأفراد الاتحاد أو إنشاء صلة مع إيران، ومن جملة ما وصل إلينا رسائل كان بعضها محتوياً نفس الآراء.

44 - ولتحليل هذه النتائج حاولت خاصة فحص تلك العوامل التي تتميز باختلاف الآراء حولها.

45 - ولم تكن هناك اختلافات طائفية حول موضوع البحث وحتى زعماء الدين الطائفتين السنية والشيعية أظهروا رضائهم في التعايش المشترك وقابلوني مجتمعين ممثلو مجالس الوقف الخيرية الدينية التي تمثل تنظيمات طائفيًا أخذت آرائهم على انفراد ولكن لم يظهروا اختلافات في وجهات النظر.

46 - لم يكن اختلاف ملحوظ بين آراء السكان في المناطق المدنية والقروية مع وجود بعض اختلاف في التفاصيل. المناطق المدنية كانت تتحدث أكثر عن موضوع مطالبة إيران بالبحرين ولذلك كنت أكثر حرصاً في إيجاد تسوية. أما ممثلو المناطق القروية فكان

تركيزهم أكثر على ذاتيتهم العربية (عروبة) البحرين. ولم يكن هذه العناصر موضوع أسئلتى ولكن الكثير من القرويين كانوا يبدون هذا تعبيراً لرغبتهم في استقلال البحرين كجزء من البلاد العربية.

47 - ولقد وجد لدى الطبقة المتعلمة شعور أعمق لبدء الشخصية البحرينية الأصلية. ولم يكن هناك خلاف آخر بين الفئات الأكثر تعليماً وأولئك أصحاب التعليم البسيط.

48 - وبين أصحاب المهن أظهرت الطائفة التجارية المهمة اهتماماً خاصاً في إزاحة العقبة الممتلة بمطالبة إيران كوسيلة لتحسين العلاقات الخارجية بما في ذلك مع إيران.

49 - ولم يكن للسن تأثير، مع أن الشباب كانوا أكثر صراحة في التعبير عن مستقبل البحرين وأكثرهم فكراً في صلات أوسع مع الدول العربية خاصة مع دول الخليج.

50 - ولم نلاحظ للنساء دور فعال في الحياة العامة. ولقد قابلنا القليل منهن واللواتي تمت مقابلتهن كن حسنات الاطلاع والتعبير وكانت آرائهن مطابقة.

51 - وقد لوحظ اختلاف أكبر بين البحرينيين الذين ينحدرون من سلالات غير محلية والذين أمكن تمييزهم من أصل أفريقي. هندي أو باكستاني كان قد تم فعلاً دمجهم ولم يلاحظ اختلاف في آرائهم، أما من ينحدرون من أصل إيراني كان البعض يطالبون بحذف كلمة (العرب) عن أي مدلول استقلالي أو دولة ذات سيادة، ولكن أغلب المدنيين من أصل وثقافة إيرانية أكدوا إنهم ينتظرون الاستفادة من الاستقلال معتمدين أن مركزهم سوف يدعم

كمواطنين لدولة مستقلة، وعوامل الاندماج النشيطة الحالية ينتظر أن تقوى بعد الاستقلال. وأخيراً عبروا عن أملهم أن الاستقلال سوف يؤدي إلى تعاون أكبر مع دول الخليج الأخرى، بما في ذلك إيران.

(كلمة ختامية)

52 - إنني على أتم الثقة في قضية ظروف البحرين أن الطريقة التي استعملت كانت صائبة وكافية تماماً لتأكيد رغبات شعب البحرين حول المسألة قيد البحث.

53 - واعتقد أن عدد الأشخاص الذين عبروا عن آرائهم لي جماعات وأفراد كان كافياً.

54 - المنظمات الكبيرة كانت تعبيراً شاملاً للمجتمع البحريني، والمعلومات التي أفادوا بها دعمت من قبل ممثلي المنظمات التي كانت رغباتهم محلية ومحدودة.

55 - الزيارات والمقابلات الخارجية مع الأفراد هيأت لي امتحاناً ومراجعة للآراء التي سبق جمعها. ومع أن الجميع تمكنوا من مقابلي قبلت كذلك وسائل الاتصال الكتابية ممن لم يتمكن من مقابلي.

56 - حرية المقابلة سمح بها في جميع الأوقات. وجميع المشاورات حدثت على انفراد وبسرية. وحسب اطلاعي لم يستعمل العنف ضد أحد ولم يمنع أحد من الاتصال ببعثتي، ولم تقع حوادث مخلة بالأمن أو مظاهرات ويتم التحقيق بكاملة بسلام وبطريقة منظمة.

57 - وأكدت لي مشاوراتي أن الأغلبية العظمى لشعب البحرين ترغب في الحصول على اعتراف بشخصيتهم في دولة مستقلة تماماً ذات سيادة كاملة في تقرير علاقاتها مع الدول الأخرى.

ثالثا: المذكرات المتبادلة

بين المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال أيرلندا ودولة
البحرين حول إنهاء العلاقات التعاهدية الخاصة بينهما

المذكرة رقم (1)

مذكرة من المقيم السياسي لصاحبة الجلالة البريطانية إلى
حضرة صاحب العظمة حاكم دولة البحرين.

البحرين في 15 أغسطس 1971.

صاحب العظمة

لي الشرف أن أشير إلى المباحثات التي جرت بين عظمتكم
وبيني بشأن إنهاء مفعول العلاقات التعاهدية الخاصة المبرمة بين
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ودولة البحرين
المسؤولية الدولية الكاملة كدولة ذات سيادة ومستقلة. ونيابة عن
حكومة المملكة المتحدة اقترح ما يلي:

1 - إنهاء مفعول العلاقات التعاهدية الخاصة المبرمة بين المملكة المتحدة ودولة البحرين، لكونها تتنافى ومسؤولية البحرين الدولية الكاملة كدولة ذات سيادة. ومستقلة وذلك اعتباراً من تاريخ هذا اليوم.

2 - إبطال مفعول الاتفاقيات الخاصة المعقودة في 23 ديسمبر عام 1880 و13 مارس 1892 وغيرها من الاتفاقيات والارتباطات والتعهدات والترتيبات القائمة بين المملكة المتحدة ودولة البحرين والنتيجة عن العلاقات التعاهدية الخاصة بين الدولتين وذلك اعتباراً من تاريخ اليوم نفسه.

3 - أن تستمر العلاقات بين المملكة المتحدة ودولة البحرين مسيرة بروح الصداقة الوطيدة والتعاون. ولتحقيق ذلك تبرم معاهدة صداقة تنظم العلاقات بين الدولتين في المستقبل.

إذا كانت الاقتراحات المذكورة آنفاً مقبولة من قبل حكومة عظمتكم، فلي الشرف أن أقترح أن تعتبر هذه المذكرة وجواب عظمتكم بالموافقة عليها أنهما تشكلان معاً اتفاقية بين الحكومتين في هذا الموضوع. يسري مفعولها من تاريخ هذا اليوم.

إنني أنتهز هذه الفرصة لأجدد لعظمتكم تأكيداتكم لكم بأسمى مشاعر التقدير.

جيفري آرثر

المقيم السياسي لصاحبة الجلالة البريطانية

المذكرة رقم (2)

مذكرة من صاحب العظمة حاكم دولة البحرين وتوابعها إلى
المقيم السياسي لصاحبة الجلالة البريطانية.
البحرين:

حضرة صاحب السعادة المقيم السياسي لصاحبة الجلالة
البريطانية - البحرين.
بعد التحية.

يسرني بأن أشير إلى مذكرة سعادتكم المؤرخة في هذا اليوم
والتي تقرأ كما يلي:

(كما جاء في المذكرة رقم (1))

ويسرني أن أؤكد أن المقترحات الميينة في مذكرة سعادتكم
هي مقبولة لدى حكومتي وأن مذكرة سعادتكم وجوابي عليها
يشكلان معاً اتفاقية بين الحكومتين يسري مفعولها اعتباراً من
تاريخ هذا اليوم.

وأنتهز هذه المناسبة لأجدد لسعادتكم فائق اعتباري.

عيسى بن سلمان آل خليفة

حاكم دولة البحرين

حرر بتاريخ 22 جمادى الثاني عام 1391هـ.

الموافق 15 أغسطس عام 1971م.

معاهدة صداقة

بين دولة البحرين وتوابعها والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

إن دولة البحرين وتوابعها والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، تقديراً منهما بأن دولة البحرين قد استعادت المسؤولية الدولية الكاملة كدولة ذات سيادة ومستقلة.

وتأكيداً منهما بأن علاقاتهما التقليدية الطويلة الأمد من الصداقة الوثيقة والتعاون يجب أن تستمر.

فإنهما تعبيراً عن الرغبة في استمرار علاقتهما عن طريق عقد معاهدة صداقة. اتفقنا على ما يلي:

المادة (1)

أن علاقات دولة البحرين وتوابعها والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ستستمر مسيرة بروح الصداقة الوثيقة.

واعترافاً بهذا فأن الطرفين المتعاقدين. إدراكاً منهما لمصالحتهما المشتركة في استتباب السلام والاستقرار في المنطقة. قد اتفقنا على ما يلي:

أن يتشاورا مع بعضهما حول المسائل ذات الأهمية المشتركة للطرفين عندما تدعو الحاجة لذلك.

أن يعمل على حسم خلافاتهما بالوسائل السلمية تمشياً مع أحكام ميثاق الأمم المتحدة.

المادة (2)

أن الطرفين المتعاقدين سيعملان على تشجيع التعاون في المجالات التعليمية والعلمية والثقافية بين الدولتين حسب ترتيبات يتفق عليهما الطرفان المتعاقدان. وستشمل هذه الترتيبات - بين أمور أخرى - ما هو آت:-.

العمل على زيادة التفاهم المشترك الخاص بثقافة وحضارة ولغة كل من الطرفين المتعاقدين.

العمل على تنظيم اتصالات بين الهيئات المهنية والجامعات والمعاهد الثقافية.

(ج) العمل على تشجيع التعاون بينهما في تبادل المعلومات التقنية والعلمية والثقافية.

المادة (3)

سيعمل الطرفان المتعاقدان على صيانة العلاقات الوثيقة القائمة بينهما فعلاً في ميداني الصناعة والتجارة. وسيجتمع ممثلو الطرفين المتعاقدين بين الحين والآخر لبحث الوسائل التي يمكن بها زيادة تطوير وتوثيق تلك العلاقات بما في ذلك إمكانية معاهدات أو اتفاقات تخص الأمور ذات الأهمية المشتركة للطرفين المتعاقدين.

المادة (4)

تعتبر هذه المعاهدة نافذة المفعول من يوم التوقيع عليها وستظل سارية المفعول لمدة عشر سنوات. وإذا لم يخطر أحد الطرفين المتعاقدين الطرف المتعاقد الآخر قبل انقضاء المدة المشار إليها بإثني عشر شهراً عن رغبته في إنهاء مفعول هذه المعاهدة ستبقى نافذة المفعول لمدة إثني عشر شهراً من تاريخ اليوم الذي تعلن فيه الرغبة في إنهاء مفعول المعاهدة.

وإثباتاً لما ذكر أعلاه فإن الموقعين أدناه قد وقعا على هذه المعاهدة.

وقد حررت المعاهدة من أصلين باللغتين العربية والانجليزية في اليوم الـ 22 من شهر جمادى الثاني عام 1391 هـ الموافق لليوم الـ 15 من شهر أغسطس عام 1971م وسيكون لكل من النصين نفس الحجّة.

عن دولة البحرين وتوابعها:

عيسى بن سلمان آل خليفة.

عن المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية:

السير جيفري آرثر.

الهوامش

- 1- اليعاربة دولة عربية بحرية عظيمة نشأت في عُمان في القرن الخامس عشر وسجلت أمجاداً بحرية قل نظيرها في تاريخ الفتوحات. وقد اتسع نفوذها فسيطرت على كثير من السواحل الهندية والأفريقية. وكان لها سجل حافل في النضال ضد البرتغاليين والفرس والانجليز. وقد استعانت الدولة العثمانية بأسطول اليعاربة في سنة 1756 على استرداد البصرة من الفرس. وقد نقلت بوارجها وقواربها نحو 20000 ألف مقاتل من عُمان إلى شط العرب، وكان من بين سفن ذلك الأسطول طراد عرف باسم "الرحماني". وهو الذي كسر سلسلة كبيرة من الحديد وضعها الإيرانيون في شط العرب لمنع أسطول عُمان من دخول البصرة.
- 2- راجع نص المذكرة في مجلة عصابة الأمم عدد سبتمبر 1930 ص 1083 .
- 3- نفس المصدر عدد أغسطس 1934 ص 969 .
- 4- كانت الحكومة البريطانية قد سبق لها أن رفضت منح امتياز لاستثمار الزيت لأية دولة أخرى، ولكن إدارة الدولة في الولايات المتحدة بعد ضغط من جانبها من أجل تكافؤ الفرص أمام المصالح الأمريكية، استحصلت على موافقة الحكومة البريطانية، لاشتراك المصالح الأميركية في زيت البحرين. للإطلاع على المذكرات التي تم تبادلها حول هذا الموضوع راجع

الكتاب المتعلق بالعلاقات الخارجية للولايات المتحدة لسنة 1929 الجزء الثالث طبع واشنطن . مكتب المطبوعات الحكومي (1944) ص 80-82 .

5- راجع جغرافية جزائر البحرين في مقال ثيودور بنت "جزائر البحرين في الخليج العربي" مجلة الجمعية الملكية الجغرافية مجلد 11 (يناير 1890) صفحة 1 . 19 ومقال الضبطن آ. دبليو. سترايف عن "المراكز التجارية القديمة في الخليج العربي" 12 "البحرين" في المجلة الجغرافية المجلد 18 (سبتمبر 1901) ص 291 . 294) ومقال أدي وليمس "البحرين ميناء اللؤلؤ والبترو". في المجلة الجغرافية الأهلية المجلد 89 (فبراير 1944) ص 195 . 210 "كتاب عباس فروغي. جزائر البحرين (نيويورك 1951) وموضوع (البحرين) في دائرة المعارف الإسلامية بقلم: اوبستروبس المجلد الأول ص 584 . 585.

6- تعرف هذه المعاهدة بمعاهدة جدة. وقد وضعت على أساس معاهدة مماثلة أخرى أقدم منها تم التوقيع عليها بين أبن السعود وبريطانيا في 26 ديسمبر 1915 ولكن هذه المعاهدة القديمة لم تثر أي احتجاج من جانب إيران.

7- الكتاب البرلماني البريطاني (1926) رقم CMD 2951 وراجع كذلك (آ. جي تويني) استعراض للشؤون العالمية الدولية 1928 (لندن سنة 1929) في الذيل الأول صفحة 439 . 440 .

8- المجلة الرسمية لعصبة الأمم عدد مايو 1928 ص 605.

9- نفس المصدر.

10- لقد أرسلت نسخة من هذا الكتاب لأمين عصبة الأمم بتاريخ 25 فبراير لإبلاغها للدول المنضمة لعضوية العصبة.

- 11- راجع كتاب مجيد خدوري "العراق المستقل" (لندن 1951) ص 240. 246.
- 12- راجع (آ. جي. تويني) استعراض الشؤون الدولية 1925 (لندن 1927) الجزء الأول ص 539 . 543 في نفس المصدر 1934 (لندن 1935) ص 223.
- 13- راجع نص هذه المذكرات في المجلة الرسمية لعصبة الأمم عدد مايو 1928 ص 405، نفس المصدر سبتمبر 1928 ص 1360 . 1363 .
- 14- راجع الفصل الثالث الآتي.
- 15- راجع نص مذكرتي شمبرلين في المجلة الرسمية لعصبة الأمم عدد مايو 1928 ص 605 . 606، وعدد مايو 1929 ص 790 . 793 .
- 16- يبدو إن اتفاقية بروس قد استشهدت بها الحكومة الإيرانية في عدد من الرسائل المتبادلة كرسائل 1906 و 1907 ولكن الحكومة البريطانية دأبت على القول إن معاهدة بروس لا تعني بحال من الأحوال أي اعتراف ما دام الطرفان قد تبرءا منها حالاً. راجع المجلة الرسمية لعصبة الأمم عدد مايو 1928 ص 607.
- 17- هذه النتيجة أيدها فحص النص الكامل للرسالة التي أتاحت وزارة الخارجية البريطانية للمؤلف الإطلاع عليها بعد إرسال هذه المقالة للمطبعة.
- 18- نفس المصدر ص 606 .
- 19- السيد مالك اسماعيلي Le Golf Persique et les de Bahrain.
- 20- راجع ترجمة الحكم في العدد 26 (1932) ص 390 . 394 من هذه المجلة.

21- من منشورات المكتب الدولي للمحكمة الدائمة في التحكيم (1928) وقد أعيد طبعه في اسكوتلندا، تقارير محكمة (هيك) السلسلة الثانية ص 84 كذلك في المجلد 22 (1928) 867 من هذه المجلة.

22- منشورات محكمة العدل الدولية الدائمة سلسلة أ/ب رقم 53.

23- الطبري . تاريخ الأمم والملوك طبعة M. J. de Goeje بليدن (1879 . 1901) السلسلة الأولى المجلد 1، 2، 3، 4، ص213، 745، 747، 1630، 1952، 1953.

24- يذكر اوستروب OEstrup تاريخ 1507 كبدء للحكم البرتغالي (دائرة المعارف الإسلامية المجلد الأول ص585). ويبدو هذا أنه المصدر التاريخي الذي ذكرته المذكرة الإيرانية المؤرخ 2 أغسطس 1928 (المجلة الرسمية لعصبة الأمم، سبتمبر 1928 ص1361).

25- النبهاني . تاريخ البحرين (القاهرة 1924) أمين الريحاني، ملوك العرب (بيروت 1929 الطبعة الثانية) المجلد الثاني الفصل الخامس والسادس.

26- لبحث هذا الشقاق في المجتمع الإسلامي في القرن السادس عشر راجع كتاب تويني 11 "دراسة التاريخ" لندن 1934 المجلد الأول ص346 . 402.

27- استشهد بها أ. ت. ولسن في "تاريخ الخليج العربي" (طبعة أكسفورد 1928) ص 192.

28- راجع نفس المعاهدة في مجموعة المعاهدات والالتزامات والسندات تأليف سي.يو. اتشيسن AitchisonC.U. (دلهي 1933) الجزء الحادي عشر ص 245 . 247.

29- المصدر السابق ص233.

- 30- اتشيسن المصدر السابق الجزء الحادي عشر ص 191 .
- 31- نفس المصدر ص 234 . 236 .
- 32- اللواء سر هنري روبنسن، انكلترا وروسيا في الشرق (لندن 1875) ص (109 - 111) اتشيسن المصدر السابق ص 192 .
- 33- النص في كتاب اتشيسن السابق ص 236 . 237 .
- 34- المصدر ذاته ص 237 .
- 35- المصدر ذاته ص 238 .
- 36- المصدر ذاته ص 196 .
- 37- أنظر النص في المصدر السابق ص 239 .
- 38- راجع بحثاً عن مدلول البلد الإسلامي في كتاب عبد الرحيم "مبادئ التشريع الإسلامي" مدراس 1907 ص 395 . 396 وكتاب مجيد خدوري "قانون الحرب والسلام في الإسلام" (لندن 1941) ص 19 . 20 .
- 39- راجع بحثاً عن مدلول البلد الإسلامي في كتاب عبد الرحيم "مبادئ التشريع الإسلامي" مدراس 1907 ص 395 . 396 وكتاب مجيد خدوري "قانون الحرب والسلام في الإسلام" (لندن 1941) ص 19 . 20 .
- 40- راجع كتاب السر توماس ارنولد "الخلافة الاسلامية" "أكسفورد" 1924 ص 70-76 وكتاب عبدالرزاق السنهوري "الخلافة" باريس 1226 ص 3 .
- 41- حتى بعد تخلي سلاطين العثمانيين عن بعض البلاد كالقرم (1774) وقبرص (1878) ومصر (1882) وطرابلس (1912) كانت الدول العظمى تعترف بسلطة الخليفة "الروحية" على المسلمين الذين أصبحوا تحت السيادة الأجنبية. راجع كتاب ارنولد المار ذكره ص 163 . 183 . هذه القاعدة في فصل سلطة الخليفة "الروحية" عن سلطته "الدنيوية" مع خروجها على المبادئ الإسلامية الشرعية، قد التجأ إليها

سلاطين العثمانيين، ليتسنى لهم الاحتفاظ بسلطتهم على البلاد الإسلامية التي خرجت عن حكمهم. راجع كتاب س.أ. نالينو "ملاحظات" حول طبيعة الخلافة صورة عامة وحول الخلافة العثمانية المزعومة" (روما 1919).

42- راجع مقال مجيد خدوري "الإسلام والقانون الدولي" في مجلة الآداب الإسلامية (يناير 1951) المجلد الثالث ص 19 . 21.

43- يقول لوريير "إن فتح فرنسا للجزائر لم يعتبر انتهاكاً للقانون الدولي فقد كان عملاً من أعمال المحافظة على النظام الذي يحق لكل شاهد ممارسة في غيبة البوليس. والمبررات لتدخل فرنسا الحالي في تونس وتدخلنا في مصر يجب تلمسها في الطابع الأثري الأصيل الذي لازال من مميزات ما بدئوا يسمونه الآن "بالوفاق الأوروبي" (جيمس لوريير، الأسس لقانون الأمم Institutes the Law of Nations. (ادنبرغ 1884) المجلد 2 ص 160 – 161).

44- وقد نص المؤتمر ذاته على أنه يحق للدول الحامية أن تؤسس المحطات والطرق والسكك الحديدية والملاحة النهرية وخطوط التلغراف والمحافظة على تحضير استيراد الأسلحة النارية والذخيرة راجع دلبيو. ئي. هول. رسالة عن الدول الأجنبية والسلطة الشرعية لبريطانيا (أكسفورد 1894) ص 204 – 207 .

45- روبرت روبنسن، "الوضع القانوني لمستعمرة عدن ومحمية عدن" مقال في هذه المجلة، المجلد 33 (1939) ص 714 . 715.



مقابلة عبدالنبي العكري رئيس وفد الجبهة الشعبية في البحرين مع
الإمام الخميني وتسليمه خطاب عن عروبة البحرين

فهرس

5 تقديم من جمعفة (وعد)
9 نبذة عن الكتاب
11 تصدفر
21 المقدمة
25 النزاع على البحرين بين إيران وبرفطانفا العظمى
35 حجة إيران التاريخية
39 الحماية البرفطانية
47 الوضع القانونف للبحرفن
53 ملحق
	أولاً: التطورات الدبلوماسية والفساسفة الفف أدت إلى
55 استقلال البحرين وعروبتها
	ثانفا" الترجمة الحرففة للقرار الذي رفعه - جوشفاردف
67 ممثف الأمم الم
	ثالثاً: المذكرات المبادلة بين المملكة المتحدة لبرفطانفا
	العظمى وشمال أفرلندا ودولة البحرين حول إنهاء العلاقات
85 الفعاهدفة الخاصة بينهما